الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الـــــوادي
كلية العلوم الاقتصاديـة والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجاريـة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التحصص: مالية وتجارة دولية

ظاهرة الاستقطاب التجاري وأثرها على الاقتصاد الجزائري

دراسة تحليلية للفترة (2016-2022)

إعداد الطلبـة:

- غـــــزلان مـــــراد

- منصور خديجة سهام

تحت اشراف الأستاذ الدكتور:

نور الدين جوادي

لجنة المناقشة

عبد الحليم الأسود	أستاذ التعليم العالي بجامعة الوادي	رئيسا
نور الدين جوادي	أستاذ التعليم العالي بجامعة الوادي	مشرفا ومقررا
سميحة جديدي	أستاذ محاضر بجامعة الوادي	مشرفا مساعدا
سكينة حملاوي	أستاذ محاضر بجامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 -2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر- الـــــوادي

كلية العلوم الاقتصاديـة والتجاريـة وعلوم التسيير

قسم العلوم التجاريـة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التحصص: مالية وتجارة دولية

ظاهرة الاستقطاب التجاري وأثرها على الاقتصاد الجزائري

دراسة تحليلية للفترة (2016-2022)

إعداد الطلبـة:

- غـــــزلان مـــــراد

- منصور خديجة سهام

تحت اشراف الأستاذ الدكتور:

نور الدين جوادي

لجنة المناقشة

عبد الحليم الأسود	**أستاذ التعليم العالي بجامعة الوادي**	**رئيسا**
نور الدين جوادي	**أستاذ التعليم العالي بجامعة الوادي**	**مشرفا ومقررا**
سميحة جديدي	**أستاذ محاضر بجامعة الوادي**	**مشرفا مساعدا**
سكينة حملاوي	**أستاذ محاضر بجامعة الوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2022 -2023

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالـى

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

صدق الله العظيم

الآية 11 سورة المجادلة

ـ إهـــــــداء ـ

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله وما وفى

أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى.

أهدي هذا العمل إلى التي لولا دعائها ونصائحها لم أحقق أي شيء جميل في حياتي إلى العظيمة " **أمي** " شكرا لك وأطال الله في عمرك.

إلى رفيق الدرب الذي كان لي الداعم الأكبر في كل شيء، فشكرًا كثيرا على ثقتك بنجاحي ودفعي نحو الأفضل زوجي العزير "**يونس**".

إلى الأخ الذي لم تلده أمي زميل الدراسة "**غزلان مراد**" شكرًا جزيلا على كل مجهوداتك أخي الفاضل .

إلى كل **أساتذتي** الأفاضل **وأستاذاتي** الفضليات شكرا لكم وجزاكم الله خيرا.

إلى **أبنائي** الاعزاء شكرًا لله أنكم في حياتي.

إلى **اخوتي** الأعزاء وصهري **زكرياء** أدامكم الله وحفظكم .

إلى كل من تجمعني به ذكرى طيبة شكرا لكم.

ـ خديجة سهام ـ

ـ إهـــــــداء ـ

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله وما وفى

أما بعد:

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما ولا للأرقام أن تحصي فضائلهما إلى العزيزين " **أبي** و **أمي** " أسأل الله أن يحفظهما ويمدهما بالصحة والعافية ويرفعهما درجات عليا في الدنيا والآخرة.

إلى كل **أساتذتي** الأفاضل **وأستاذاتي** الفضليات شكرا جزيلا وجزاكم الله عنا خير الجزاء

إلى أحبتي " **إخوتي** و **أخواتي** "

إلى رفيقة دربي " **زوجتي** "

إلى أطفالي " **سراج الدين ـ سيرين ـ فراس نجم الدين** "

إلى الزميلة " **منصور خديجة سهام** " على مجهوداتها ودعمها في انجاز هذا العمل

إلى كل الأصدقاء والزملاء

أهدي هذا العمل المتواضع.

ـ مـــــراد ـ

ـ شكـر وتقــديــر ـ

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان

إلى فريق الاشراف الأساتذة الأفاضل

"الدكتور/نور الدين جوادي" و **"الدكتورة/سميحة جديدي"**

تقديرا وعرفانا لهم على إشرافهم وتوجيهاتهم القيمة

التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث.

إلى الأساتذة الكرام " **أعضاء لجنة المناقشة** " التي تَشَرَّفْتُ

بقبول مناقشتها لهذا العمل

إلى الأستاذ الفاضل " **الدكتور/محمد الأسود** " على مرافقته ودعمه المتواصل

إلى جميع الأساتذة الذين رافقونا في " **طور الماستر**"

إلى **الطاقم الاداري والعمال**، وإلى **القائمين بأعمال المكتبة** بكلية العلوم الاقتصادية

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهنا

من صعوبات.

غـزلان مـراد – منصور خديجـة سهام

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التجارة الخارجية للجزائر في ظل ظاهرة الاستقطاب أو الاحتباس التجاري، هذه الظاهرة التي تطورت وتبلورت في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث اعتمدت الدراسة على فرضيات سيكون تحليلها اجابات للتساؤلات الفرعية، والتي تتمحور عموما حول مفهوم ظاهرة الاستقطاب التجاري والظروف التي ساهمت في تطورها، بالإضافة إلى تحليل الواقع العام للتجارة الخارجية للجزائر في ظل هذه الظاهرة، وهذا بالبحث في جغرافيا المبادلات التجارية للجزائر، ودراسة البنية السلعية للصادرات والواردات الجزائرية، لتحديد مواضع احتباس التجارة الخارجية للجزائر وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، وصولا إلى ابراز جهود الدولة لمجابهة هذه الظاهرة من خلال اعتماد استراتيجية معينة لتحقيق التنويع الاقتصادي الخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية:

التجارة الخارجية، الاستقطاب التجاري، التنويع الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to diagnose the realities of Algeria's foreign trade under the phenomenon of polarization or trade confinement s economic system ", a phenomenon that has evolved and evolved under the new global economic order, the study relied on hypotheses whose analysis would be answers to sub-questions. which generally revolves around the concept of commercial polarization and the conditions that contributed to its development, In addition to the analysis of the general reality of Algeria's foreign trade in the light of this phenomenon, s trade geography and study of the commodity structure of Algerian exports and imports s foreign trade and its implications for the Algerian economy, With a view to highlighting the State's efforts to address this phenomenon through the adoption of a specific strategy to achieve economic diversification, exiting dependence on the burning sector.

Keywords:

Foreign trade, trade polarization, economic diversification**.**

فهـرس المحتويـات

فهرس المحتويات

إهـــــداء	
شـــكر وتقـدير	
فهرس المحتويات	i
فهرس الجداول	III
فهرس الأشـكال	V
المقـدمة	أ – هـ
الفصـل الأول: قراءة في مفهوم " ظاهرة الاستقطاب التجاري "	
تمهيد	7
المبحث الأول: التولد التاريخي لظاهرة "الاستقطاب التجاري" من منظور تطور المبادلات التجارية الدولية	7
المطلب الاول: مرحلة العصور الوسطى	8
المطلب الثاني: مرحلة الرأسمالية التجارية	9
المطلب الثالث: مرحلة الثورة الصناعية وتشكل الاستقطاب التجاري الحديث: (1750 الى آواخر القرن 19).	10
المبحث الثاني: ظاهرة "الاستقطاب التجاري" التعريف، الأعراض، والآثار	11
المطلب الاول: التعريف بظاهرة الاستقطاب التجاري	11
المطلب الثاني: اعراض ظاهرة الاستقطاب التجاري	12
المطلب الثالث: آثار ظاهرة الاستقطاب التجاري	16
خلاصة الفصل الأول	20
الفصـل الثاني: الاقتصاد الجزائري و " الاستقطاب التجاري "	
تمهيد	22
المبحث الأول: الملامح العامة للتجارة الخارجية للجزائر في ظل "الاستقطاب التجاري"	23
المطلب الأول: كرونولوجيا سياسة التجارة الخارجية للجزائر	23
المطلب الثاني: مظاهر الاستقطاب التجاري في الاقتصاد الجزائري	28
المطلب الثالث: مؤشرات تعزيز التجارة الخارجية	39
المبحث الثاني : استراتيجيات مجابهة «الاستقطاب التجاري» وأثرها على أداء الاقتصاد الجزائري الوطني	43
المطلب الأول: استراتيجية التنويع الاقتصادي وتجارب لدول ناجحة	43
المطلب الثاني:. النموذج الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر 2016-2030	47
المطلب الثالث: آثار مجابهة ظاهرة الاستقطاب التجاري والافاق المستقبلية	49
خلاصة الفصل الثاني.	54
الخاتمة	56
قائمة المصادر والمراجع	60

فهـــــرس الجداول

فهــرس الجـداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تجارة السلع البينية في دول الآسيان 2010-2019	13
02	يوضح تطور التجارة البينية لتجمع النافتا 2010-2019	13
03	التجارة العربية البينية في السلع وفقا للمنتج 2021-2020	
04	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفترة 2006-2010	17
05	جدول تراجع الناتج المحلي الاجمالي لأكبر اقتصاديات الأوروبية جراء الأزمة الامريكية	19
06	تطور هيكل التعريفة الجمركية	25
07	أهم البلدان التي استوردت منها الجزائر لسنة 2020	28
08	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة 2016 - 2019	30
09	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية لسنة 2020	30
10	أهم البلدان التي صدرت لها الجزائر لسنة 2020	31
11	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة 2016-2019	32
12	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية لسنة 2020 حسب المناطق الاقتصادية	33
13	تطور البنية السلعية للواردات الجزائرية للفترة 2016 – 2022	34
14	الحصة النسبية للواردات الجزائرية 2016-2022	35
15	تطور البنية السلعية للصادرات الجزائرية للفترة 2016 – 2022	36
16	الحصص النسبية للصادرات الجزائرية 2016-2022	37
17	مؤشر التغلغل لإجمالي الواردات السلعية للجزائر للفترة 2016 –2020	40
18	مؤشر تغطية الواردات بين وحدات الاستخدام	40
19	مؤشر تركيز الصادرات والواردات الجزائرية (وفق هيرفيندال هيرشمان)	41
20	مؤشر تنوع الصادرات السلعية للجزائر في الأسواق العربية	42

فهـــرس الأشكال

فهــرس الأشكـال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الاستقطاب الثلاثي للاستثمارات الأجنبية المباشرة نهاية القرن الماضي	13
02	التوزيع النسبي للتجارة العربية البينية وفقا للسلع عام 2021	15
03	معدل نمو الانتاج الصناعي في الجزائر قبل وبعد أزمة الرهن العقاري الأمريكية	18
04	أهم البلدان التي استوردت منها الجزائر لسنة 2020	29
05	أهم البلدان التي صدرت لها الجزائر لسنة 2020	23
06	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية 2016 -2022	33
07	الحصة النسبية للواردات السلعية 2016-2022	35
08	تطور الصادرات السلعية للجزائر للفترة 2016-2022	37

المقـدمة العامة

1- تمهيد:

تقوم التجارة الخارجية على انتقال السلع والخدمات والافراد ورؤوس الأموال بين الأفراد المقيمين في بلد ما وغير المقيمين، ولقد عرفت المبادلات التجارية الدولية تحولات هامة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وأفرزت نوع من التركز في العلاقات التجارية بين الدول ساهم في تشكيل أقطاب كبرى وظهور التكتلات الاقتصادية، فأصبحت المبادلات التجارية الدولية حبيسة هذه التكتلات، وتبلورت ظاهرة جديدة أصطلح عليها «الاستقطاب التجاري» حيث تطورت زمنيا وتشكلت بعدة مظاهر.

فبالنسبة للجزائر تعتبر التجارة الخارجية أحد المقومات التي يرتكز عليها الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى القطاعات الاخرى، نظير مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة الأفراد, والجزائر ليست في منأى عن التحولات الاقتصادية العالمية في إطار قيامها بالتبادلات التجارية الدولية، حيث عانى الاقتصاد الجزائري ولعقود من ظاهرة احتباس التجارة الخارجية سواء في بنيتها أو اتجاهها.

وكما هو معروف فالاقتصاد الجزائري ظل ولسنوات عديدة اقتصاد ريعي يعتمد في مداخيله على قطاع المحروقات والتي تمثل أكثر من 95 **%** من اجمالي الصادرات، والدولة الجزائرية تسعى للتحرر التدريجي من هذه التبعية وفك الارتباط بقطاع المحروقات من خلال البحث عن البدائل التي من شئنها خلق اقتصاد متنوع قادر على مجابهة التغيرات العالمية.

خلال السنوات القليلة الماضية عرف الاقتصاد الجزائري انتعشا وتطورا ضخما لا سيما على مستوى التجارة الخارجية اين حققت فيها الدولة أكثر من **7** مليار دولار صادرات خارج المحروقات لأول مرة منذ استقلالها، وهذا الإنجاز يطرح الكثير من التساؤلات حول بنية واتجاه التجارة الخارجية للجزائر التي تشهد تطورات متسارعة.

2- **المشكلة الرئيسية:**

يعتبر قطاع التجارة الخارجية أحد الركائز والمقومات التي يبنى عليها الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى القطاعات الأخرى، حيث تتدخل الدولة في رسم وتوجيه السياسة التجارية لتحقيق مشروعها التنموي، أين تجد الدولة نفسها في إطار علاقات مع دول متعددة تحكمها اعتبارات عديدة توثر على تمركز واستقطاب التجارة الخارجية. ومن خلال ما سبق فإن الاشكالية الرئيسية للدراسة تتمحور حول:

ما هو واقع التجارة الخارجية للجزائر في ظل الاستقطاب التجاري؟

3- الأسئلة الفرعية:

أ- ما مفهوم ظاهرة الاستقطاب التجاري؟ وما هي الظروف التي ساهمت في تكوينها؟

ب- الملامح العامة للتجارة الخارجية للجزائر في ظل الاستقطاب التجاري ؟

ت- ما هي استراتيجية الدولة لمجابهة اثار ظاهرة الاستقطاب التجاري وتحسين أداء الاقتصاد الوطني ؟

4- فرضيات الدراسة:

تقودنا دراسة ظاهرة الاستقطاب التجاري وأثرها على الاقتصاد الجزائري إلى معالجة الفرضيات التالية:

أ-ظاهرة الاستقطاب التجاري هي احتباس المبادلات التجارية الدولية ولها عدة مستويات، تولدت وتطورت بتطور النظام التجاري العالمي.

ب- يعاني الاقتصاد الجزائري من استقطاب المبادلات التجارية والتبعية الاقتصادية، جغرافيا وهيكليا وبنيويا.

ت- تنتهج الدولة استراتيجيات ترتكز على التنوع للنهوض بالاقتصاد الجزائري لفك التبعية والتحرر من مظاهر الاستقطاب التجاري.

5- **مبررات اختيار الموضوع:**

اختيارنا لهذا الموضوع يجمع بين الدوافع الذاتية والموضوعية، نذكر منها:

- موضوع البحث وارتباطه بمجال التخصص الاكاديمي؛
- محاولة فهم الجوانب المحيطة بظاهرة الاستقطاب التجاري لإعطاء تشخيص دقيق للمشكلة؛
- جمع المعلومات والبيانات اللازمة والخاصة بهذه المشكلة وتحليلها واستخراج النتائج بشكل دقيق منها والتي قد تؤدي إلى استخلاص حلول لظاهرة الاستقطاب التجاري والتخفيف من حدتها في الاقتصاد الجزائري؛
- اثراء البحث العلمي وتوفير المادة العلمية في مجال الاختصاص.

6- أهداف الدراسة و أهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاستقطاب التجاري من خلال البحث عن الخلفية التاريخية لها وتطورها، وكذا تأثيرها على الاقتصاد الجزائري وتطور التجارة الخارجية، وتكمن أهمية الدراسة في ما يمثله قطاع التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، خاصة وأنا الدولة تشهد مرحلة الاقلاع الاقتصادي للتحرر من التبعية لقطاع المحروقات والتقليل من الواردات.

7- الدراسات السابقة:

هناك من الدراسات تطرقت لظاهرة الاستقطاب التجاري بشكل خاص ومباشر، ومنها ما تناول هذه الظاهرة بدلالات أخرى وكنتيجة للتحولات في النظام التجاري الجديد، نذكر منها:

أ- حشماوي محمد، 2006، دراسة بعنوان " الاتجاه الجديد للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية "

تناولت هذه الدراسة البحث في تطور مراحل تكوين النظام الاقتصادي العالمي الجديد وفي مضمون النظام الجديد للتجارة العالمية وتقصى آثاره على طبيعة واتجاهات التجارة الدولية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول النامية بالخصوص، ومدى توافقها مع مطالب التنمية لهذه الأخيرة، تبعنا للمنهج التاريخي لدراسة تطور النظام التجاري في ظلال تطورات التي عرفها النظام الاقتصادي الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والمنهج التحليلي لدراسة وتحليل نتائج جولة الأوروغواي ونتائج مختلف المؤتمرات الوزارية وتأثيراتها على اتجاهات ومستقبل التجارة الدولية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التعايش مع النظام الجديد للتجارة العالمية أمرا لا مناص منه، ورغم السلبيات التي تفرضها تحولات هذا النظام فلا بد من الدول النامية إيجاد الآليات المناسبة للاستفادة من الفرص ومواجهة تحدياته.

ب- عقبة عبد اللاوي، جوادي نور الدين، 2010، دراسة بعنوان " ظاهرة «الاحتباس التجاري» مأزق عولمي من راهن اللا توافق بين خطاب منظمة التجارة العالمية وواقع «التجارة المعولمة»

سلطت هذه الدراسة الضوء على التوجه الاقتصادي والواقع الافتراضي الذي تنادي به المنظمة العالمية للتجارة من خلال خطاباتها ومواثيقها نحو تحرير المبادلات التجارية الدولية، وبين الواقع المزيف واللا متكامل برعاية الراسمالية الليبيرالية تحت غطاء العولمة، والذي يفرض المزيد من الاحتباس التجاري للمبادلات التجارية على حساب الدول النامية.

ت- جوادي نور الدين، 2015، دراسة بعنوان " مرتكزات الاستقطاب التجاري وأثره على التجارة الدولية "

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التجارة الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد الذي بدأت ملامحه مع نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال دراسة اهم المراحل التاريخية وصولا إلى المراحل الحديثة، حيث انطلق الباحث من تساؤل رئيسي حول " ما هي الاثار التي تسببها ظاهرة الاستقطاب التجاري على التجارة الدولية " حيث اعتمد على المنهج التاريخي لدراسة تشكيل النظام التجاري العالمي الراهن، والمنهج التحليلي والوصفي للتعريف بمتغيرات الدراسة وتحليل العلاقة بينها، معتمدا على أدوات بحثية متنوعة وسائط الورقية والوسائط الالكترونية. وخلصت الدراسة إلى أن ظاهرة الاستقطاب التجاري تؤدي إلى انحصار تدفق التجارة الدولية ضمن حدود وأطر معينة، ولها تبعات سلبية نتج عنها العديد من الازمات.

ث-شليحي الطاهر، 2020، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018م)

تناولت هذه الدراسة واقع التجارة الخارجية للجزائر وتطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2018/2000 بالإضافة إلى اتجاه المبادلات التجارية للجزائر وأهم الشركاء التجاريين، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الميزان

التجاري الجزائري يرتكز بشكل أساسي على صادرات المحروقات، هذه الاخيرة تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية، وهذا من أبرز التحديات التي تواجه التجارة الخارجية الجزائرية إضافة إلى ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات.

8- الاطار الزماني والمكاني للدراسة:

يمتد الاطار الزماني للدراسة للفترة من 2016 إلى 2022 نظرا للتطورات والاحداث التي تخللت هذه الفترة الزمنية، أما بالنسبة للاطار المكاني فقد خصصنا دراستنا لتشخيص ظاهرة الاستقطاب أو الاحتباس التجاري للتجارة الخارجية للجزائر باعتبارها أحد مرتكزات الاقتصاد الجزائري.

9- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي للتعريف بمصطلحات الدراسة والمنهج التحليلي بالاعتماد على الاحصائيات الرسمية لتطور التجارة الخارجية للجزائر، بالإضافة للمنهج التاريخي لمراجعة خلفيات تشكل النظام التجاري العالمي الجديد، والتأصيل لظاهرة الاستقطاب التجاري.

تدعيما لموضوع البحث وسياقه المنهجي فقد اعتمدنا على الأدوات التي تمكننا من الوصول إلى المادة العلمية وتوفر لنا أكبر قدر ممكن من المراجع (كما ونوعا) منها الوثائقية (الكتب والمراجع المتخصصة، مجلات علمية دورية، تقارير الهيئات الرسيمة، الرسائل العلمية) والالكترونية بالاعتماد على المواقع الرسمية لمختلف الهيئات الوطنية والاقليمية والدولية، ومراكز البحث.

10- صعوبات البحث

لا تخلو أي دراسة من صعوبات قد تواجه الباحث في مراحل اعداد البحث العلمي، ولعل أكثر ما وجهناه من صعوبات هو التناقض في الأرقام والاحصائيات بين الهيئات المختلفة.

11- هيكل الدراسة:

اعتمدت الدراسة على تقسيم مكون من **فصلين، الأول** خصص لمفهوم ظاهرة الاستقطاب التجاري من خلال عرض التولد التاريخي لهذه الظاهرة من منظور تطور المبادلات التجارية الدولية، والتعريف بهذه الظاهرة ودراسة أعراضها وآثرها.

أما الفصل الثاني فيتناول الاقتصاد الجزائري والاستقطاب التجاري من خلال التطرق للملامح العامة للتجارة الخارجية للجزائر في ظل الاستقطاب التجاري، وعرض الاستراتيجيات المتخذة لمجابهة هذه الظاهرة وآثارها أداء الاقتصاد الوطني.

الفصـــل الأول

قراءة في مفهوم ظاهرة "الاستقطاب التجاري"

تمهيد الفصل الأول

سوف نحاول في هذا الفصل، التطرق إلى الامتداد التاريخي لظاهرة الاستقطاب التجاري وذلك من خلال مسح تاريخي وذلك بداية من مرحلة العصور الوسطى مرورا بمرحلة الرأسمالية إلى مرحلة الثورة الصناعية في أوروبا خلال القرن 18 وصولاً إلى النظام التجاري الدولي الجديد الذي نشأت من خلاله ظاهرة الاستقطاب التجاري، لننتقل إلى المبحث الثاني الذي تضمن شرح مفهوم ظاهرة الاستقطاب التجاري واستعراض أهم أعراضها على التجارة الدولية.

المبحث الأول: التولد التاريخي لظاهرة الاستقطاب التجاري من منظور تطور المبادلات التجارية الدولية.

المبحث الثاني: مفهوم ظاهرة الاستقطاب التجاري.

المبحث الأول

التولد التاريخي لظاهرة الاستقطاب التجاري من منظور تطور المبادلات التجارية الدولية

لا شك في أن ظاهرة الاستقطاب أو الاحتباس التجاري لم تكن وليدة الحاضر، فهي تطورت بتطور المبادلات التجارية الدولية وفق كرونولوجيا النظام الاقتصادي الدولي، وسنحاول من خلال هذا المبحث معرفة التولد التاريخي لهذه الظاهرة.

المطلب الأول

مرحلة العصور الوسطى

سوف نحاول من خلال هذا العنصر ذكر الامتداد التاريخي لظاهرة الاستقطاب التجاري ولأنه بطبيعة الحال يتعذر فهم واستيعاب أي ظاهرة في علم الاقتصاد دون إدراك تام لتاريخها، كما أن الظواهر الاقتصادية لا تتوالد من فراغ ولكنها نتاج تراكمات كثيرة وسوف نقسم تاريخ الاقتصادي لظاهرة الاستقطاب التجاري إلى ثلاث مراحل لتكون مرحلته الاولى مرحلة العصور الوسطى، ولعل اختيارنا لهذه المرحلة كمبدأ للمعلم التاريخي في دراساتنا لظاهرة الاستقطاب التجاري يطرح الكثير من التساؤلات ولعل من أهمها، لماذا التوقف عند هذه المرحلة ؟ وكذلك لأنها تعد تعمقا أكثر من اللازم.

أولاً: تثبيت العصور الوسطى "كمبدأ تاريخي وتفضيله من أصل الكثير من الحقب التاريخية التي يزدحم بها التاريخ الاقتصادي، لأنها مرحلة لها شواهد تاريخية هائلة أهمها : الأمانة التاريخية والتي تفرض علينا الإقرار بأن إشكالية الاستقطاب التجاري [1] لا تنتمي بالمطلق إلى الرأسمالية على غرار الكثير من المشكلات الاقتصادية كما من الناحية العلمية لا يمكن اختزال كل المشاكل الاقتصادية كونها ظواهر اقتصادية فقط، وذلك يتعارض مع رأي الكثير من الاقتصاديين الذين يعتبرون أن ظاهرة «الاستقطاب التجاري» في العلاقات الدولية يظل سمات جوهرية ملازمة للرأسمالية كنظام عالمي، أي الرأسمالية القائمة بالفعل وليست ظاهرة دورية[2] .

[1] نور الدين جوادي، مرتكزات الاستقطاب التجاري وأثره على التجارة الدولية، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية، جامعة، ورقلة، 2014، ص53.

[2] سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة سناء أبو شقرة، ط 01، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ، 1991، ص 05.

مع العلم أن مرحلة العصور الوسطى سبقت ظهور الرأسمالية في أوروبا، بدأت هذه المرحلة من أواخر القرن العاشر، كانت أوروبا في العصور الوسطى يعتمد إقتصادها على الزراعة، وكانت الصناعات صغيرة الحجم حيث كانت تصنع المنتاجات التي تلبي إحتياجاتها فقط.

وكانت أغلبية صادراتها محتبسة في المنتجات الزراعية والأقمشة وكانت أكثر من 90% من الواردات من أفريقيا وآسيا باعتبار أن الدول الأوروبية كانت تعيش في عصرها المظلم في (1096 - 1199)، وكانت العديد من الدول الأوروبية (الغرب) تتعامل بالنظام الاقطاعي وبهذا كانت تعيش أسوء مراحل تاريخها وسميت العصور الوسطى بالعصور المظلمة، في حين كانت دول الشرق في قمة ازدهارها الاقتصادي فقد شهدت هذه المرحلة نموا كبيرًا للتجارة الخارجية لهم وبذلك احتل المسلمين مكانة جد هامة في الاقتصاد الدولي، حيث أنه في حين أن دول القارة الأوروبية، إبان العصور الوسطى كانت تعيش في المرحلة الاقطاعية بكل سماتها وركودها وانبهارها بمنتجات الشرق ورغبتها في الحصول عليها، وفي الوقت الذي لم لكن تملك ما تبادل به هذه المنتجات سوى الذهب، كانت بلاد الشرق وبالذات العالم الاسلامي، تعيش ما يمكن أن نسميه بالمرحلة الميركانتية المبكرة[1] وبالتالي سيطروا على التجارة الدولية آنذاك وبالتالي حققوا فائض في الميزان التجاري وشكلوا ما يمكن تسميته بظاهرة "الاستقطاب التجاري الدولي المبكر" خارج الرأسمالية وحققوا اكتفاء ذاتيا مما أدى إلى تصدير المنتجات إلى الدول الأوروبية وبذلك شكلت هذه الأخيرة مع الدول المسلمة علاقة تجارية قوية، والمشكلة أنه وبرغم ضخامة تلك التجارة التي انغمس فيها العالم الاسلامي ، كانت تنخرها عدة اختلالات أهمها أنها كانت تجارة استيراد محتبسة، فعلى مستوى الصادرات كانت التجارة الاسلامية محتبسة جغرافيا تجاه دول أوروبا فهي كانت المستورد الرئيسي للمنتجات العربية[2] .

بدأت سلسلة الحروب الصليبية فبدأ اقتصاد العالم الاسلامي في التراجع، وبدأ النظام الاقطاعي في أوروبا بالتلاشي وبهذا انتهت مرحلة الاستقطاب التجاري المبكر الذي مثلته الدول المسلمة، لتبدأ مرحلة " استقطاب تجاري جديدة " تحت ظل الرأسمالية وقد اقترن ذلك بتطورات بعيدة المدى ضاعفت من فرص التجارة الدولية.

[1] رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف (دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث)، سلسلة عالم المعرفة، العدد 118، 1987 ص 16.

[2] د . نور الدين جوادي، مرجع سابق ص 54.

المطلب الثاني

مرحلة الرأسمالية التجارية

ظهرت مرحلة الكشوف الجغرافية والرأسمالية التجارية في الثلث الأخير من القرن 15 في محاولة لقيام سياسة اقتصادية تخدم مصلحة التجار[1] فالاكتشافات الجديدة أسفرت عن ثروة زراعية ومعدنية طائلة وكان تدفق المعدن النفيس منها إلى بلاد أوروبا الغربية عاملا هاما في اتساع دائرة التبادل النقدي[2] تميزت هذه المرحلة من التحول من النظام الاقطاعي إلى النظام التجاري البرجوازي ودخول أوروبا حقبة الثورة الصناعية، تميزت هذه المرحلة كذلك بـ:

- تحول اقتصاد العصور الوسطى من اقتصاد ضيق التبادل إلى اقتصاد نقدي واسع [3].
- ظهور ثروة نقدية بسبب إنتاج الذهب الذي اكتشف في أمريكا والبيرو والمكسيك، والذي ساعد على إغناء الطبقة البرجوازية؛
- ظهور ثروة فكرية دينية وتغيير الذهنيات؛
- ازدياد أهمية التجارة الخارجية نظراً لتحرر العبيد والفلاحين من سيطرة النظام الاقطاعي وتوجههم إلى خارج النشاط الفلاحي للعمل في التجارة الخارجية والتي أدت إلى ثرائهم وزيادة أهميتهم؛
- نمو عدد السكان في المدن، وزيادة الانتاج الذي ساعد على انتشار النشاط التجاري عبر المسافات الطويلة[4]؛
- يرى التجاريون أن أهم طريق لدى بلد ما لكي يصبح غنيا وقويا هو أن يصدر أكثر مما يستورد، كما أن توازن الميزان التجاري لا يتحقق إلا بتحقق المعادن النفيسة !؟ داخل الدولة و بالتالي على الدولة تنمية الصادرات وتقييد الواردات عن طريق التدخل في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال فرض رسوم جمركية وغير جمركية على الواردات [5].

المطلب الثالث

مرحلة الثورة الصناعية وتشكل الاستقطاب التجاري الحديث: (1750 الى أواخر القرن 19).

عندما تم إزالة النظام الاقطاعي وظهرت الرأسمالية التجارية أصبحت مرحلة الثورة الصناعية البداية الحقيقية لازدهار الاقتصاد الدولي، تميزت هذه المرحلة بتطور الصناعة وتقدمها وظهور الآلة البخارية والمغزل الآلي في نهاية

---

[1] محمد عمر أبو عبيدة وعبد الحميد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، د.ط، الشركة العربية للسويف والتوريدات، القاهرة) مصر 2009 ص94.

[2] سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1973 ص 26..

[3] محمد عبد الله و موسى ابراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، د.ط، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، لبنان 1998 ص36.

[4] اسماعيل محمد علي وإبراهيم جابر حسنين ، تاريخ الفكر الاقتصادي، د.ط، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان الاردن، ص.ص 20-22.

[5] نور الهدى بلحاج، أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائم 2000 - 2009 ، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 - 2014 ص 4.

القرن 18 مما أدى إلى قيام الثورة الصناعية في انجلترا ثم باقي الدول الأوروبية ، وهي مرحلة اتسمت بتبلور التقدم الآلي والناتج عن سيطرة رأس المال على الجهاز الصناعي والانتاجي سواء كان ذلك في صورة مصانع أو الورش الحديثة والتي تستخدم الآلات كأساس للعملية الانتاجية[1]، كذلك عند التطرق إلى الدور الذي لعبته التجارة الداخلية والخارجية في التطور الصناعي في أوروبا يقودنا إلى أهمية والدور الذي لعبته وسائل النقل والمواصلات، وتمكنت الدول الأوروبية بالوصول إلى الأسواق الخارجية بعد ظهور الناقلات الحديث وخاصة السفن التجارية الضخمة [2]، وبالتالي يمكن القول أن الثورة الصناعية كانت البداية الحقيقية للتجارة الدولية على نطاق واسع، فلقد فتحت آفاقاً تجارية جديدة أساسها رغبة الدول في تصريف الفائض من الانتاج والحصول على المواد الخام الازمة للصناعة، والأثر الكبير الذي احدثته الثورة الصناعية بالنسبة للتجارة الدولية تركز في دول أوروبا الغربية بحيث زاد إنتاجها وارتفع المستوى المعيشي للسكان وزادت حاجتهم ومطالبهم، أما المناطق التي استمر انتاجها على حالته فكان تأثيرها فى التجارة الدولية لا يتعدى تصدير الخامات المنخفضة الثمن واسترداد بعض السلع المصنوعة الغالية الثمن[3] في ظل هذه الظروف تشكلت ظاهرة الاستقطاب التجاري.

المبحث الثاني

مفهوم ظاهرة الاستقطاب التجاري

بعد التعرض للتولد التاريخي لظاهرة الاستقطاب أو الاحتباس التجاري في المبحث الأول، سنتناول في هذا المبحث مفهوم ظاهرة الاستقطاب أو الاحتباس التجاري من خلال التعريف بالظاهرة وتبيان أعراضها ومن ثم آثارها.

المطلب الأول

التعريف بظاهرة الاستقطاب التجاري

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية سعت الو.م . أ والتي كانت أكبر قوة اقتصادية دولية إلى اقتناء أثر النظام النقدي والمالي والمعروف بنظام بريتون و ودز 1944 وكان ركيزتي هذا النظام هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية[4] في سنة 1947 في جنيف عقد مؤتمر دولي حول التجارة الدولية تم التوقيع فيه

---

[1] سعاد حوحو، تاريخ الوقائع الاقتصادية ، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أولى **LMD** ، مجال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيصر بسكرة الجزائر 2014-2015 ص 51.

[2] مومني إسماعيل، تاريخ الوقائع الاقتصادية ، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أولى **LMD** : جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر 2020 -2021 ص58.

[3] صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، د.ط، دار المعارف – مصر – 1966 ص 50-51.

[4] محمد عبد الستار البدري، من التاريخ : تطور النظام التجاري الدولي – جريدة الشرق الأوسط، نُشر بتاريخ 2016/03/25، على الموقع https://aawsat.com/home/article/600646/ اطلع عليه يوم 2023/03/04 على الساعة 23.20د.

على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والتي تشمل المبادئ الأساسية والقواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد، كان الهدف من الجات تحرير التجارة الدولية من خلال إلغاء القيود الجمركية على التجارة وأصبحت هذه الاتفاقية مؤقتة ريثما يتم انشاء المنظمة العالمية للتجارة وإرساء ما جاء في ميثاق هافاتا، وأصبحت الاتفاقية ناقذه اعتبارا من أول جانفي 1948[1] .

كذلك الانفتاح التجاري وتوفير فرص للتبادل التجاري الواسع محكوما بقواعد السوق فقط بدون وجود إجراءات حمائية حكومية[2] وضمن هذه الظروف الاقتصادية الدولية تولدت ظاهرة الاستقطاب التجاري و خاصة عندما أصبحت الدول فيما بينها تشكل منظومة علاقات كجيران في عالم واحد[3] فأصبح العالم قرية واحدة وهذا ما يسمى بالعولمة ، وشهد معدل الانفتاح الاقتصادي الدولي إرتفاعا كبير جدًا.

إن ظاهرة الاستقطاب التجاري هي ظاهرة اقتصادية تمتلك من الدلائل والتداعيات. ما نعتقد أنه يشكل مأزق بالنسبة للمنظمة[4].

يعبر مفهوم ظاهرة الاحتباس التجاري (أو إشكالية استقطاب التجارة الدولية كما يسميها بعض المختصين) على الوضع الراهن للتجارة الدولية من خلال نتائج التحليل الهيكلي الراهن مبادلات وصفقات التجارة العالمية (تحليل بنية سلة السلع محل التبادل العالمي، واتجاهات التجارة الدولية،[5] ونعني بالاستقطاب التجاري تركز التجارة الدولية وانحسارها بين مجموعة من الدول، أو داخل إقليم اقتصادي محدد، أو في سلعة معينة.

المطلب الثاني

اعراض ظاهرة الاستقطاب التجاري

هناك عدة أعراض لظاهرة الاستقطاب التجاري هي تمثل عرض مشاهد معقدة للتجارة المحتبسة نذكر منها:

أولا– "الاستقطاب الجيو – تجاري" :

وهو التمركز الجغرافي للصادرات والواردات الدولية بين مجموعة من الدول [6] فحسب تقارير المنظمة العالمية للتجارة فإنها تشير وبشكل مباشر على أنه ما يقدر بـ 70% من مجموع الصادرات والواردات العالمية مستقطبة في خط تبادل تجاري في شمال / شمال و نقصد به اقتصاديات الدول المتقدمة في حين تتوزع الأقل من 30% بين خطي

---

[1] Michel. Rainelli: Le commerce international, collection Repères ,La decouverte, 11 eme édition, France, 2015 p.20.

[2] سليمان بن صالح الخراشي، العولمة، الطبعة الأولى ، دار بلنسبة للنشر لرياض 1420 هـ، ص9.

[3] عبد السلام رضوان ، جيران في عالم واحد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 201، 1990

[4] نور الدين جوادى مرجع سابق ص 9 .

[5] عزاوي عمر، جوادي نور الدين، لأمن الغذائي واقتصادات الطاقة الحيوية في ظل الاحتباس التجاري في السوق العالمية دراسة الاستراتيجية الدولية للفترة ما بين عامي **2000** إلى 2030، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، ص 172.

[6] نور الدين جوادي، مرجع سابق ص 1.

خط شمال / جنوب و خط جنوب / جنوب [1]، ونأخذ على سبيل المثال على التجارة البينية بين الجزائر والاتحاد الأوربي وحسب احصائيات التجارة الخارجية فإن المبادلات التجارية للجزائر مع أوروبا قدرت ب 58.14% من الحجم الاجمالي للمبادلات وبذلك تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علما أن 63,69 % من الصادرات الجزائرية و 53.40 % من وارداتها تمت مع دول هذه المنطقة بما فيها دول الاتحاد الأوروبي لتأتي بعدها بلدان آسيا في المرتبة الثانية بحجم مبادلات تجارية للجزائر بحصة قدرها 23.92% وأقدمت الدول الآسيوية على شراء المنتجات الجزائرية بقية 6.42 مليار دولار [2] .

ثانيا – "الاستقطاب الجيو – تجاري المركز" :

يقاس هذا الاستقطاب من خلال التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية لدول تكتل اقتصادي ما ، أي هو استقطاب داخلي لحجم المبادلات التجارية ضمن الحدود الجغرافية للتكتلات الاقتصادية ، أي هو استقطاب الجيو – تجاري أكثر تركزاً نأخذ على سبيل المثال دول الاتحاد الأوروبي كأكبر تكتل اقتصادي في العالم فان التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي بلغت 8, 591 مليار يورو (669 مليار دولار) خلال سنة 2019 .

الجدول رقم (01) تجارة السلع البينية في دول الآسيان 2010-2019.

البلد	2010	2015	2016	2017	2018	2019
بروناي	2330.6	2644.9	2783.1	3126.4	3193.5	4124.3
كمبوديا	1989.5	5366.8	5483.7	6647.5	7985.5	8949.9
اندونيسيا	80472.2	72485.0	68647.6	78629.4	92058.4	81352.4
لاوس	2639.6	4356.9	6038.3	6190.7	5596.5	7027.7
مالبزيا	95112.7	102847.8	97149.9	113241.7	126824.3	118095.2
مينمار	95112.7	11294.8	9430.6	11512.0	12880.3	12370.0
الفليبين	27827.5	25578.9	30895.5	36735.1	41147.9	41434.8
سنغفورة	182597.4	172677.5	162108.1	179035.9	200429.2	190476.5
تايلاند	76960.9	96236.8	94258.6	104436.9	10222.3	111.7428
فيتنام	26758.5	41891.1	41159.1	49561.0	56447.5	57030.7
الآسيان	502863.8	535380.4	517954.4	589116.7	648785.4	632604.3

Source : https://www.aseanstats.org/category/yearbook/

[1] نور الدين جوادي، عقبة عبد الاوي ، "الاحتباس التجاري" مازرق عولمي من راهن اللا توافق بين خطاب منظمة التجارة العالمية وواقع التجارة المعولمة، مجلة الابحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، ديسمبر 2010، ص19.

[2] المديرية العامة للجمارك، احصائيات التجارة الخارجية 2020.

نلاحظ من خلال الجدول(01) ، أن التجارة البينية داخل تكتل الآسيان شهدت تزايد مستمر من 2010 إلى 2019 بزيادة تجاوزت 130 مليون دولار، وهذا الارتفاع يدل على فعالية الإجراءات المتخذة لتعميق التكامل الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل والتعاون بين هذه الدول، وهذا ما يمثل لنا ظاهرة الاستقطاب الجيو– تجارى.

الجدول رقم (02) يوضح تطور التجارة البينية لتجمع النافتا 2010-2019

التجارة البينية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات البينية	40.7	41.8	44.8	47.1	47.6	49.1	51.7	54.6	55.7	55.5
الواردات البينية	32.6	34.4	35.9	37.5	39.2	39.8	40.2	40.3	39.8	39.5

المصدر : احصائيات البنك الدولي.

إن تجربة منطقة التجارة الحرة نافتا تعد من التجارب الناجحة في مجال التكتلات الاقتصادية ، فإنها حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن نسبة صادرات التكتل من السلع والخدمات إلى إجمالي الصادرات العالمية سنة 2018 بلغ حوالى 29.55 % ، ونسبة الواردات إلى إجمالي الواردات العالمية بلغت 31.83%، محتلا بذلك المركز الثالث عالميا بعد الإتحاد الأوروبي وتجمع آسيا والمحيط الهادي[1]، ومن خلال الجدول (02) يمكننا ملاحظة إرتفاع حجم التجارة البينية من سنة 2010 وصولا إلى 2019 بين هذه الدول.

ثالثا– الاستقطاب جيو – تجاري الثلاثي:

تأست المنطقة الاقتصادية الأوروبية في عام 1992 وكان الهدف منها تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الاطراف المتعاقدة بصورة مستمرة ومتوازنة، بلغت قيمة التبادل التجاري 7,5 مليار دولار سنويا – حسب احصائيات العام 2004، وأثناء نشأتها كانت تضم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والسوق الأوروبية المشتركة[2] وكانت لها عملة مشتركة وهى اليورو. إن اقتصاديات القوى الثلاث المذكورة سابقا كانت محتكرة ومسؤولة عن عدد كبير من المعاملات والصفقات الاقتصادية وهذا ما يسمى بـ الاستقطاب جيو – تجاري الثلاثي وهو التمركز الجغرافي للصادرات والواردات الدولية بين أكبر ثلاث تجمعات تجارية، أمريكا الشمالية الاتحاد الأوروبي، آسيا.

[1] اسلام نوار، محمد العينوس، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية ، دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل ، 2020 ص78.

[2] سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، مرجع سابق، ص 05.

الشكل (01): الاستقطاب الثلاثي للاستثمارات الاجنبية المباشرة نهاية القرن الماضي.

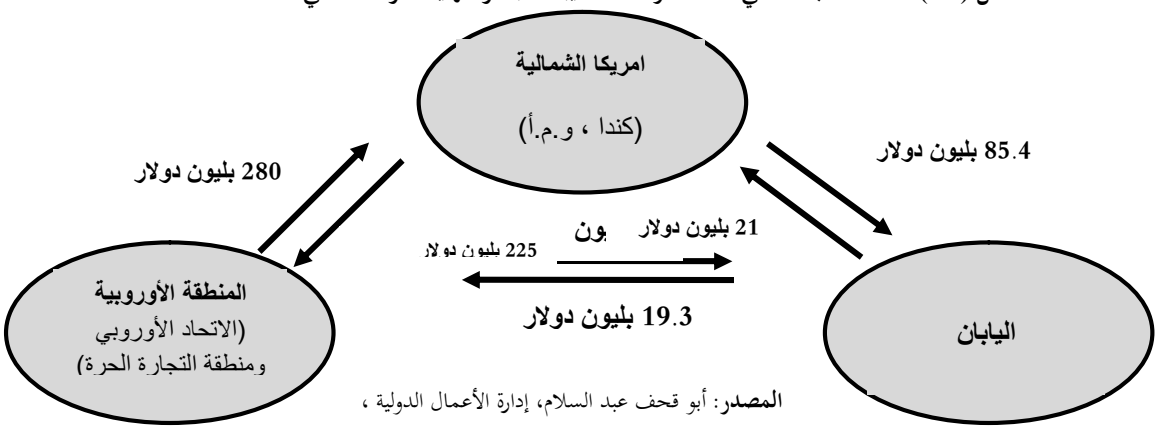

المصدر: أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية ، الدار الجامعية ،الإسكندرية،2002،ص33

رابعا– الاستقطاب البنيوي:

ونعني به تمركز بنية صادرات و واردات دوله ما أو تكتل ما في سلعة معينة وبنية عالية[1].

إن النظر في تركيبة بنية سلة السلع المتبادلة عبر العالم فاننا نجد أن المنتجات المصنعة تستحوذ على نسبة كبيرة من الصادرات والواردات عبر العالم، وهو ما يظهر من خلال التجارة العربية البينية وفق ما يمثله الجدول الاتي.

جدول رقم (03) التجارة العربية البينية في السلع وفقا للمنتج 2020-2021

No	Product	2020	2021	التغير 2020/2021	نسبة التغيير (%)	الحصة من الاجمالي	المنتجات	الرقم
1	Manufactured goods	**152**	**172,9**	**20,08**	**13,7**	**48,3**	البضائع المصنعة	1
2	Fuels	49,9	76	34,1	81,4	21,2	الوقود	2
3	All food items	48,8	54,3	8,6	18,7	15,2	المواد الغذائية	3
4	Ores and metals	20,6	29,4	8,7	42,2	8,8	الخامات والمعادن	4
5	Pearls, precaous stones and non-monetary gold	17,8	24,1	6,3	35,5	6,7	اللوازم والاحجار الكريمة والذهب غير النقدي	5
6	Agricultural raw materials	1	1,1	0,1	11,03	3	المواد الخام الزراعية	6
7	Other Products	2,7	0	(2,6)	(98,8)	0,01	منتجات أخرى	7
	Total	**281,8**	**357,8**	**76**	**27**	**100**	**المجموع**	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)[2]

[1] نور الدين جوادي، مرجع سابق ، ص 1.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية لعام 2021 محصلة إيجابية رغم التحديات الصحية وتداعيات حرب أوكرانيا، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 02، افريل–يونيو 2021، ص 25.

على صعيد التوزيع السلعي، استحوذت كل من السلع المصنعة والوقود والمواد الغذائية على حصة بلغت من مجمل **84.7**% مقارنة بالنسنة التي قبلها التجارة العربية البينية للسلع، حيث احتلت المواد المصنعة الترتيب بقيمة **172.9** مليار دولار لسنة **2021** محققتا بذلك ارتفاع قدره **13.7** % عن السنة التي قبلها، كما بلغت حصتها **48.3**% خلال سنة **2021**.

الشكل (02): التوزيع النسبي للتجارة العربية البينية وفقا للمنتج عام 2021

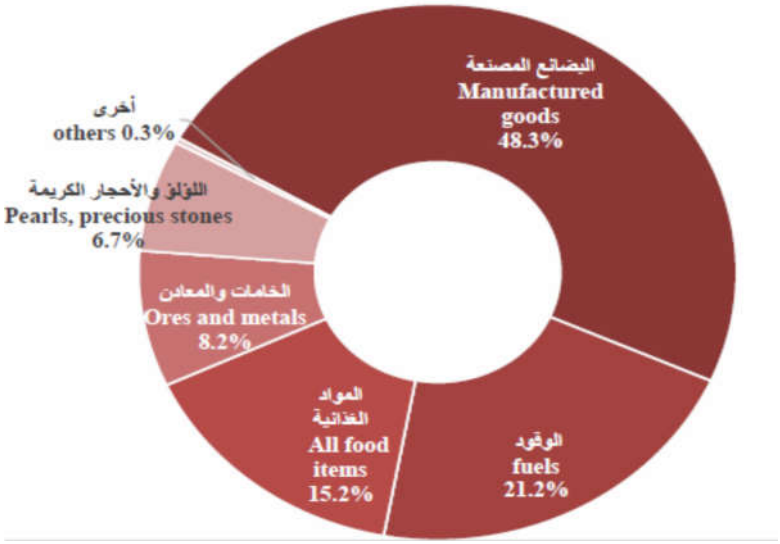

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)[1]

بلغت قيمة التجارة البينية للوقود 76 مليار دولار بارتفاع بلغ 81.4**%** مقارنة بسنة 2020 كما يلغت حصة الوقود نحو 21.2 من مجمل قيمة التجارة العربية البينية لعام 2021. كما احتلت المواد الغذائية المرتبة الثالثة وبلغت قيمتها 54.3 مليار دولار بنسبة 15.2**%** ثم تتبعها المعادن والخامات بقيمة 29.4 مليار دولار وبنسبة 8.2**%** ثم اللؤلؤ والاحجار الكريمة والذهب غير النقدي بقيمة 24.1 مليار دولار بنسبة 6.7**%**.

خامسا– الاستقطاب الهيكلي:

تشير تقديرات الهيكل السلعي للصادرات العربية على ارتفاع حصة فئة الوقود المعدني التي تحتل النصيب الأكبر من الصادرات العربية، اي هيكل الصادرات العربية يحتسب ضمن نفس المنتج ، بمعنى أن هنالك توازي وتماثل على مستوى هياكل الانتاج العربية، فعندما تحدث التماثل في هيكل صادرات أو واردات دولة ما أو تكتل ما في نفس السلعة يتشكل لنا ظاهرة الاستقطاب الهيكلي.[2]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 25.

[2] نور الدين جوادي، نفس المرجع، ص47.

تظهر ظاهرة الاستقطاب الهيكلي نتيجة تداخل ظاهرتين متناقضتين : التماثل والتنافر الحادين، فالتماثل فقد شرح سابقاً أما التنافر فهو يعبر عن التوزيع الامتكافئ في اقتصاديات الدول العربية فهناك دول اقتصاداتها فقيرة لا تملك حتى هياكل انتاجية أو بنية صناعية كالسودان مثلا ، وهناك دول اقتصادها في تطور مستمر وبوتيرة سريعة كدول الخليج.

سادسا– الشركات المتعددة الجنسيات:

تعد هذه الشركات القوة المحركة للإقتصاد العالمي وقد شكلت هذه الشركات من ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر نقطة تحول هامة في الاقتصاد العالمي، وهي بالتالي القوة المتحكمة والمسيطرة على أهم النشاطات الاقتصادية في مختلف انحاء العالم ،تعد هذه الشركات القوة الرئيسية الدافعة لظاهرة العولمة، فهي شركات صناعية تنتج وتبيع منتوجاتها في أكثر من دولة[1].

إن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات وهو ما يعكس ضخامة قدرتها التسويقية والانتاجية التي مكنتها من السيطرة على جزء هام من حركة التجارة الدولية ، وبالتالي هي سوق احتبست فيها ما يقارب 80% من اجمالي قيمة التجارة العالمية وهذا ما يعبر عن مصطلح التجارة الأسيرة وهي: التجارة الدولية التي تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسيات، وتتم صفقاتها بين الشركة الأم وفروعها الموزعة عبر دول العالم ، أوبين الفروع فيما بينها[2].

المطلب الثالث

اثر الاستقطاب التجاري

مع بداية هذا القرن، شهد معدل الانفتاح الاقتصادي الدولي إرتفاعا كبيرا ، وذلك ما يمثله لنا مؤشر التعريفة الجمركية الذي انخفض بنسبة كبيرة جدًا والمشكل انه تزامنا مع ذلك برزت ظاهرة اقتصادية دولية كلفت الدول النامية والمتقدمة العديد من الخسائر، وذلك لانها تساهم في شكل كبير في نقل وتدويل الازمات الاقتصادية والمالية من مراكز اندلاعها إلى بقية الدول سواء النامية أم المتقدمة ، انها ظاهرة الاستقطاب التجاري بكامل مستوياتها[3] ، فهذه الظاهرة الاقتصادية شكلت جدلاً واسعًا حول ماهيتها و كيفية التصدي لها خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقل عدوى الازمات الاقتصادية الموجودة في الدول المتقدمة ، وذلك منذ أن هزت أزمة الرهن العقاري الأمريكية اركان الاقتصاد العالمي سنة 2007 وتلتها أزمة الديون السيادة الأوروبية العام 2010 التي

[1] عبد القادر عزوز، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد، حلب 2006 ، ص2.

[2] نور الدين جوادي، مرجع سابق، ص 1.

[3] نور الدين جوادي وعمر عزاوي، ظاهرة الاحتباس الاقتصادي وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية العدد 05، 2014، ص1.

تسبب فيها الاقتصاد اليوناني وبدأت الأطروحات تتكاثر حول التنظير والتنظيم لها تحديدا فيما يتعلق بتداعياتها وآثارها وكيفية وصولها إلى بقية الاقتصاديات في النظام الدولي التجاري، فيما يسمى بعدوى الازمات خاصة الخسائر الهائلة التي ألحقتها بتلك الدول دون استثناء[1]، خاصة فيما يتعلق بالدول النامية فعلى سبيل المثال تأثرت اقتصاديات الدول النامية بالأزمة المالية العالمية بصفتها جزءا من المنظومة الاقتصادية العالمية، خاصة في ظل التكامل المالي الدولي ومحاولة الدول النامية الانفتاح على أسواق رأس المال العالمية[2] . كذلك استفحال مظاهر التبعية بكل أشكالها السياسية والتجارية المالية والاقتصادية وكذلك نأخذ على سبيل المثال أزمة الرهن العقاري الأمريكية 2007 التي هزت أسس الاقتصاد العالمي، والتي خلفت للاقتصاد الجزائري خسائر كبيرة وذلك لارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الأمريكي خاصة من خلال الدولار وهذا ما يسمى بالاستقطاب الدولاري كأحد مستويات الاستقطاب التجاري.

الجدول رقم (04) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفترة ، 2006-2010

الدول	معدلات النمو				
	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط معدل النمو العالمي	4,0	3,7	2,5	0,9	3,0
معدل النمو العالمي مرجحا بمكافئ القوة الشرائية PPP	5,0	4,9	3,6	1,9	3,9
الدول ذات الدخل المرتفع	3,0	2,6	1,3	0,1-	2,0
دول منظمة التعاون والتنمية OCDE	2,9	2,4	1,2	0,3-	1,9
الولايات المتحدة	2,8	2,0	1,4	0,5-	2,0
الدول النامية	7,7	7,1	6,3	4,1	6,1
دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا	5,3	5,8	5,8	3,9	5,2

المصدر: تقرير البنك الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، 2009، ص 17.

وبسبب تراجع قيمة الدولار عام 2009 بحوالي 0,08 سنت مقابل اليورو عما كان عليه العام 2008، خسرت الجزائر حوالي 30 مليار دولار اي قرابة نصف إيراداتها النفطية والتي تمثل اكثر من 65% من اجمالي إيرادات الدولة، وبلغ العجز الكلي في الموازنة العامة قرابة (- 9.76 %)العام 2009 بعد ان تجاوز13.5% العام 2009، كما أن الميزان التجاري تراجع من فائض تجاوز40 مليار دولار العام 2008 الى أقل من 8 مليار العام 2009 [3].

وحسب احصائيات البنك الدولي فإن معدل نمو الانتاج الصناعي في الجزائر عام 2006 حوالي 10% ولكنه بداية اندلاع الأزمة بدأ يتراجع حتى بلغ 1.1% عام 2009 وهو مستوى منخفض جدا وغير كاف لتنفيذ مشاريع

[1] نور الدين جوادي وعقبة عبد الاوي، الأزمات المالية سجل التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، ورقة قدمت ضمن المؤتمر الدولي حول : الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الاسلامي الاردن 1و2 ديسمبر 2010.

[2] فاطمة الزهرة ديش، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية، مجلة الدفاتر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2016.

[3] نور الدين جوادي، مرجع سابق، ص 203.

التنمية و ذلك لانخفاض اسعار البترول وهذا ما يؤدي إلى انخفاض مداخيل الدولة وسيقلص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وبالتالي افلاس العديد من المؤسسات.

الشكل (03): معدل نمو الانتاج الصناعي في الجزائر قبل وبعد أزمة الرهن العقاري الأمريكية

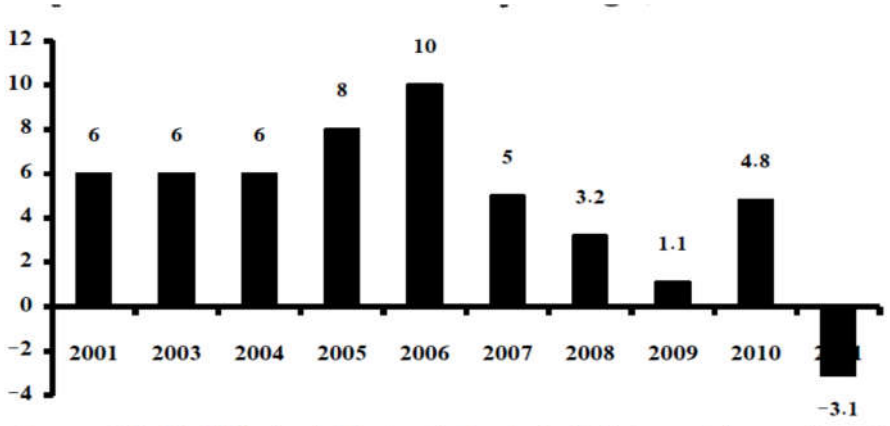

Source : CIA World Factbook, Version du Janvier 1, 2011, (www.indexmundi.com)

من خلال المخطط نلاحظ وجود انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، مقارنة بأسعار سنة 2006، وكان هذا الانخفاض حادا بالنسبة لتوقعات العام 2009 مع احتمالات تحسن في القيم خلال العام 2010 وان كانت تبقى ادنى من المستوى الذي ساد في 2006 و 2007 أي في ضل الأزمة [1] .

انعكست الأزمة المالية الأمريكية على معظم دول العالم نتيجة انتقال عدوى الأزمة حتى انها أصبحت تسمى الازمة المالية العالمية[2] .

الجدول رقم (05) جدول تراجع الناتج المحلي الاجمالي لأكبر اقتصاديات الأوروبية جراء الأزمة الامريكية

الوحدة %	تراجع الناتج المحلي الاجمالي	عجز الناتج المحلي الاجمالي	معدل الانكماش
ألمانيا	8,5	2,1	2
فرنسا	4,8	1,2	1,5
إيطاليا	7,4	1,8	0,5

المصدر: أحمد عامر عامر، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد 48، 49، 2010/2009، ص 87.

نلاحظ من خلال الجدول (05) أن الاقتصاد العالمي مستقطب ضمن العملة الأمريكية باعتبارها عملة التجارة العالمية و وحدة الاحتياطات الدولية، وآلية التسوية الدولية ...الخ فالدولار الأمريكي يغزو كل العالم

[1] سعد حافظ محمود ، الاثار الاقتصادية و الاجتماعية المتوقعة للأزمة المالية العالمية ، منظمة العمل العربية، الجزائر 2009، ص3.

[2] قائق مجيد ملاذ و ماجد حميد طيبة، ازمة الرهن العقاري الأمريكي وانعكاساتها على العالم العربي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 37، 2013، ص161.

كودائع مصرفية أو كمبالغ مكتنزة فكل الدول من مصلحتها أن يبقى الدولار مرتفعًا وبالتالي ان يبقى الاقتصاد الامريكي مزدهرا ومنتعشا ناهيك عن حجم وقيم الاستمارات الاجنبية في الولايات المتحدة الامريكية الكبير جدًا وهذا ما نسمه بظاهرة الاستقطاب الدولاري الدولي، ولذلك فإن الازمات التي توصف بالاقتصاد الأمريكي تنقل من الصيغة المحلية الضيقة إلى الصيغة الدولية وذلك بسرعة فائقة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق، يمكننا أن نعرف ظاهرة الاستقطاب التجاري على أنها تمركز التجارة الدولية وانحسارها بين مجموعة من الدول أو داخل اقليم اقتصادي محدد وهذا ما يعبر عن مفهوم الاستقطاب الجيو – تجاري أو في سلعة معينة وهو الاستقطاب البنيوي، أو التمركز الجغرافي للصادرات والواردات الدولية بين أكبر ثلاث تجمعات تجارية (أمريكا الشمالية، الاتحاد الأوروبي وآسيا) وهذا ما يمثل لنا الاستقطاب الجيو – تجاري الثلاثي، يوجد كذلك الاستقطاب الهيكلي ويحدث عندما يتماثل هيكل صادرات و واردات دولة ما أو تكتل ما في نفس السلعة، كمثل الدول العربية التي يشكل النفط نسبه عالية من صادراتها نشأ هذا المفهوم في النظام التجاري الجديد بعد الحرب العالمية الثانية 1945.

هذا بخصوص ظاهرة الاستقطاب التجاري من منظور المبادلات التجارية الدولية، وما سيأتي بيانه في الفصل الموالي يشخص لظاهرة الاستقطاب التجاري وآثرها على الاقتصاد الجزائري.

الفصـــل الثاني

الاقتصاد الجزائري و"الاستقطاب التجاري"

تمهيد الفصل الثاني:

بعدما تم تشخيص ظاهرة الاستقطاب أو الاحتباس التجاري وتحديد مفهومها وابعادها في الفصل السابق، فإننا نتطرق بالتحليل في هذا الفصل لواقع الاقتصاد الجزائري في ظل هذه الظاهرة، من خلال عرض الملامح العامة للتجارة الخارجية في بنيتها واتجاهاتها، والبحث في الاليات والاستراتيجيات المنتهجة من طرف الدولة لمجابهة هذه الظاهرة والتخفيف من حدتها على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: الملامح العامة للتجارة الخارجية للجزائر في ظل " الاستقطاب التجاري "

المبحث الثاني: استراتيجيات مجابهة «الاستقطاب التجاري» وأثرها على أداء الاقتصاد الوطني

المبحث الأول

الملامح العامة للتجارة الخارجية للجزائر في ظل " الاستقطاب التجاري "

تعرف التجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والانظمة التي تعقد بين الدول[1]. كما عرفت في مراجع أجنبية بأنها:

" تشير التجارة الخارجية لبلد ما إلى وارداته وصادراته من البضائع من البلدان الأخرى وإليها بموجب عقود البيع، وتعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية قصوى لجميع البلدان من أجل نموها الاقتصادي وتوفر نوعية حياة أفضل لمواطنيها ".[2]

وتعتبر التجارة الخارجية أحد المقومات التي يتركز عليها الاقتصاد الجزائري، نظر لما تساهم به في تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية رغم أنها تعاني من ظاهرة الاحتباس في بنيتها واتجاهها، حيث سنستعرض من خلال هذا المبحث واقع التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة.

المطلب الأول

كرونولوجيا السياسة التجارية الجزائرية

يقصد بالسياسة التجارية موقف الدول ازاء العلاقات الاقتصادية التي يؤسسها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين بالخارج[3]. ولقد تراوحت سياسة التجارة الخارجية للجزائر بين الحمائية والحرية التجارية، حيث شهدت بذلك عدة مراحل وتطورات والتي نوجزها فيما يلي:

أولاً – مرحلة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية (1963-1970):

استمر العمل في هذه المرحلة بنفس المبادلات التجارية التي عمل بها المستعمر، وحيث تميزت بفراغ اقتصادي وغياب التخطيط كما فرضت فيها اجراءات تقييدية لبسط رقابة الحكومة على التجارة الخارجية، من خلال مجموعة من الأدوات منها الكمية (نظام الحصص) والسعرية (ورفع التعريفات الجمركية) والتنظيمية (الرقابة على الصرف، انشاء هيئات ومؤسسات تابعة للدولة تقوم بمهام التجارة الخارجية).[4]

---

[1] عطاالله علي الزبون، التجارة الخارجية، دط، دار اليازوري التعليمية للنشر، الأردن، 2016، ص09.

[2] b.k. chaudhuri, o.p. agarwal, foreign trade and foreign exchange, himalaya publishing house, 7 edition, india, 2015, p2.

[3] حسن أحمد توفيق، التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)، ط 87، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 19.

[4] مناصري يحي، مكيد علي،دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشار الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة بشار، 2020، ص 835.

في نهاية عام 1963 أنشئ الديوان الوطني للتجارة الخارجية (ONACO) واسندت اليه وظيفة تموين السوق الوطنية خاصة بمواد الاستهلاك (القهوة ، السكر ...الخ .) و يعتبر هذا الديوان اول تجربة مارست من خلالها الدولة رقابتها على التجارة الخارجية، بعدها مباشرة في عام 1964 تم نشاء المهنية للشراء باختصار (achat'd GPA :proféssionnels Groupement) وتم تقسيم التجمعات الى 5 فروع: الخشب و مشتقاته ، النسيج و القطن ، الحليب و مشتقاته ، الجلد ، و المنتوجات الاخرى) ، و الوظيفة الاساسية لهذه التجمعات هي القيام بعمليات الاستيراد ، ووضع برامج الواردات. إن العدد المحدود للتجمعات المهنية للشراء سهل التحكم في حجم الواردات للتأكد من احترام البرنامج العام للاستيراد إضافة الى التحكم الداخلي للدولة في قرارات هذه الاخيرة، كما تم وضع إجراء مراقبة الصرف بموجب الامر 62 - 144 المؤرخ 1962/12/13 وسجل هذا النظام التحولات النقدية و المالية مع الخارج، خاصة مبيعات و مشتريات العملة الصعبة الاجنبية والتحكم في ميزان المدفوعات وحماية السوق الوطنية من التأثيرات الخارجية من جهة، وايقاف تهريب رؤوس الاموال المسجلة في تلك الفترة والمقدرة بمبلغ مليار سنتيم اسبوعيا من جهة أخرى، ونشير كذلك الى أن خلال هذه الفترة تم إدراج نوعين من التعريفة الجمركية: الأولى لعام 1963 والثانية خاصة بالنظام التعريفي لعام 1968.[1]

ثانياً– مرحلة احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية (1970–1989):

في هذه الفترة تم الاحتكار التام للتجارة الخارجية من طرف الدولة، حيث حرمت المؤسسات الخاصة من ممارسة نشاطي الاستيراد والتصدير. كان الهدف من وراء ذلك هو الرقابة التامة للدولة على التدفقات التجارية، حيث سيطرت المؤسسات العمومية على 80% من الواردات سنة 1971 ليحرم بعدها الخواص ابتداء من 1978 من أي حصة تجارية خارج حدود الدولة، كما مست التعريفة الجمركية تعديلات سنة 1973 إذ تم إلغاء تصنيف السلع الواردة حسب الدول التي استفادت من تفضيلات في المرحلة السابقة، في حين استفادت دول المغرب العربي والدول التي تربطها اتفاقيات تجارية مع الجزائر من تخفيضات على الرسوم الجمركية. [2]

وكانت الأهداف المسطرة خلال هذه المرحلة من أجل:[3]

- التموين المنظم للسوق الوطنية؛
- زيادة المبيعات للخارج ؛
- حماية وترقية الإنتاج الوطني.

---

[1] دربال عبد الرزاق، بلقاسم زايري، تسهيل التجارة و تحديات الإصلاح التجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، جامعة وهران، 2008، ص 46.

[2] نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، المركز الجامعي بريكة، 2022، ص 380.

[3] مفتاح حكيم، السياسات التجارية في عصر العولمة دراسة تقييمية استشرافية لحالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019، ص233.

ثالثاً – مرحلة تحرير التجارة الخارجية (ما بعد 1990):

كان للأحداث الاقتصادية التي شهدها العالم، والجزائر في نهاية الثمانينات الأثر البالغ في توجيه الاختيارات السياسية والاقتصادية الجزائرية للفترة المقبلة، حيث دفعت الأزمة الاقتصادية العالمية وما انجر عنها من انخفاض لأسعار النفط، وانخفاض عائدات الجزائر من العملة الصعبة، بالسلطات الجزائرية إلى مباشرة إصلاحات اقتصادية مست هيكل الاقتصاد، بهدف تصحيح هذه الاختلالات الهيكلية. وهكذا بدأت التحولات الاقتصادية نحو الليبرالية والانفتاح[1].

استدعى الأمر خلال هذه المرحلة إعادة هيكلة القطاع ورفع القيود المباشرة وغير المباشرة على المبادلات التجارية مع الخارج، فقد أدى ارتفاع الرسوم الجمركية سابقا إلى التقليص من مجالات نشاط التجارة الخارجية في الجزائر و الى افتقار حاد في السوق المحلية نظرا لضعف الإنتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب الكمي والنوعي للسلع بالإضافة إلى التهرب الجمركي. بعد موافقة الجزائر على اعتماد الإصلاحات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي أصبح من الضروري تحرير التجارة وتقليص تدخل الدولة في المبادلات التجارية مع الخارج. ولذلك، تم منح الخواص إمكانية ممارسة النشاط التجاري مع الخارج تحت الرقابة المالية للبنوك ابتدءا من سنة 1991 نص كذلك قانون المالية لسنة 1992 [2] على التخفيض الكبير للرسوم الجمركية، حيث تم فرض رسوم تتراوح ما بين 0 إلى 7% بالنسبة للواردات من المواد الأولية، من 15 إلى 25% بالنسبة للسلع النصف مصنعة ومن 40 إلى 60% بالنسبة للمنتجات التامة الصنع.[3] وعرفت هذه المرحلة مجموعة من الاصلاحات، منها:[4]

1- إعادة هيكلة التعريفة الجمركية:

عرفت هذه المرحلة استمرار في تخفيض التعريفة الجمركية لتأكيد التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية وفق ما يلخصه الجدول التالي:

جدول رقم (06): تطور هيكل التعريفة الجمركية

السنة	عدد الرسوم	قيمة الرسوم
1996	7	%50، %40، %25، %15، %7، %3، %0
1997	5	% 45، %25، %15، %5، 0
1998	5	% 45، % 25، % 15، % 3، 0
2000	5	% 45، % 25، % 15، % 5، 0
2002-2001	4	% 30، % 15، % 5، % 0

المصدر: مفتاح حكيم، السياسة التجارية الجزائرية وأزمات تراجع أسعار المحروقات

[1] مفتاح حكيم، المرجع السابق، ص 234.

[2] القانون 92-04 المؤرخ في 11 أكتوبر 1992 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1992، ج.ر.ج.ج عدد 73 بتاريخ 11 أكتوبر 1992، ص 13.

[3] نميش خديجة، المرجع السابق، ص 381.

[4] مفتاح حكيم، السياسة التجارية الجزائرية وأزمات تراجع أسعار المحروقات، مجلة الابداع، المجلد 11، العدد 1، جامعة البليدة 2، 2021، ص 321.

2- ابرام اتفاقيات تجارية:

شهدت هذه المرحلة كذلك ابرام وتفعيل عدة اتفاقيات تجارية كمحاولة للاندماج اقليميا وعالميا في النظام التجاري العالمي، نوجزها فيما يلي:[1]

أ- **منطقة التبادل العربي الحر** (Gzal): في إطار تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في 22 من فيفري 1978 التحضير لاتفاقية تيسير المبادلات التجارية بين البلدان العربية،و تمت المصادقة على هذه الاتفاقية في 10 من فيفري 1981 بتونس ومن أهدافها تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية وكذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة، حيث أعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية تفعيل هذه الاتفاقية بتاريخ 13 سبتمبر 1995.

في اجتماع قمة رؤساء الدول العربية في جوان سنة 1996، تم التأكيد على تحقيق مشروع متمثل في البرنامج التنفيذي لوضع المنطقة العربية للتبادل الحر ابتدءا من جانفي 1998.

تم تبني هذا المشروع في 1997, و كل دولة عربية ترغب في الدخول إلى هذه المنطقة , وجب عليها المصادقة على اتفاقية تيسير و تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية, و الالتزام رسميا بتطبيق برنامجها التنفيذي الذي يهدف إلى وضع منطقة للتبادل الحر في مدة 10 سنوات ابتدءا من جانفي 1998 مع التخفيض للحقوق الجمركية ب 10 % كل سنة.

ب- الإتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي: الإتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي الموقع عليه بتونس في 04 ديسمبر 2008 تمت المصادقة عليه ونشره بتاريخ 11 جانفي 2010.[2] يهدف هذا الإتفاق إلى تسهيل وتشجيع تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، الإعفاءات الجمركية الواردة في الاتفاق التجاري التفاضلي. ويشترط في الاستفادة من الإعفاءات الجمركية الواردة في هذا الاتفاق أن يتم التبادل للمنتجات المعنية بهذه الإعفاءات بصفة مباشرة بين البلدين. وتجدر الإشارة أن الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي لا تسري على السلع المنتجة داخل المناطق الحرة في أي من البلدين. [3] دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 01 مارس 2014.[4]

---

[1] الموقع الالكتروني لوزارة التجارة وترقية الصادرات https://www.commerce.gov.dz/rubriques/grande-zone-arabe-de-libre-echanges-gzale تم الاطلاع بتاريخ 2023/05/18 على الساعة 18.36.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية رقم 12 بتاريخ 17 جانفي 2010.

[3] الموقع الالكتروني للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة https://www.caci.dz/ar/Archive%20Actualit%C3%A9s/Pages/Accord-Commercial-Pr%C3%A9f%C3%A9rentiel-alg%C3%A9ro--tunisien.aspx تم الاطلاع بتاريخ 2023/05/18 على الساعة 18:47 د.

[4] الموقع الالكتروني لوزارة التجارة وترقية الصادرات https://www.commerce.gov.dz/rubriques/grande-zone-arabe-de-libre-echanges-gzale تم الاطلاع بتاريخ 2023/05/18 على الساعة 18.51 د.

ت- **اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:** تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل. تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ افريل 2002 لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري، تعاون اقتصادي ومالي ،تدفقات استثمارية) وجوانب سياسية واجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة.

تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 %مع المجموعة الأوروبية.[1]

رابعاً– السياسة التجارية للجزائر في ظل تراجع أسعار النفط:

أدى تراجع أسعار النفط في منصف سنة 2014 بالدولة الجزائرية إلى إعادة النظر في سياسة التجارة الخارجية من خلال إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم لتنظيم وتأطير التجارة الخارجية، وذلك بهدف تخفيض فاتورة الاستيراد والتقليل من عجز الميزان التجاري، وهذا من خلال تبني سياسة تجارية حمائية وتوطين المنتوجات الأجنبية وحماية المنتوج الوطني، نذكر منها:[2]

أ- **المرسوم التنفيذي رقم 15-306 مؤرخ في 24 صفر عام 1437 الموافق 6 ديسمبر سنة 2015 يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع** [3] :

بهدف تقليص فاتورة الواردات وفق ما يتلاءم ومداخيل الخزينة العمومية ولوضع حد للنزيف الحاد الذي أصاب الخزينة العمومية لسنوات طويلة بسبب الاستيراد المكثف لكل أنواع السلع الاستهلاكية رغم أن الكثير منها يصنع مثله بالجزائر، حيث نصت المادة 02 على ما يلي" تخضع المنتوجات والبضائع المستوردة أو المصدرة في إطار أنظمة الرخص المذكورة في المادة أعلاه إلى ترخيص مسبق يسمى حسب الحالة "رخصة الاستيراد" أو "رخصة التصدير".

ب- **المرسوم التنفيذي رقم 18-02 مؤرخ في 07 يناير 2018 يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد** [4]:

تم إلغاء نظام رخص الاستيراد المطبق منذ 2016 اعتبارا من سنة 2018 كونه أدى إلى تذبذب في تموين السوق بالسلع، حيث تم تعليق قرابة 900 منتج في سياق التأطير الجديد للتجارة الخارجية. ويأتي هذا القرار في إطار

---

[1] الموقع الالكتروني لوزارة التجارة وترقية الصادرات على الرابط **https://www.commerce.gov.dz/a-presentation-de-l-accord-d-association** تم الاطلاع بتاريخ 2023/05/18 على الساعة 18:58د.

[2] تومي ابراهيم ،طيبي حمزة ،ربيع المسعود، تقييم سياسة التجارة الخارجية في الجزائر وانعكاسها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2010-2019، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 5، العدد 2، جامعة الوادي، 2021، ص 427.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 15-306 مؤرخ في 24 صفر عام 1437 الموافق 6 ديسمبر سنة 2015 يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع، ج.ر.ج.ج عدد 66 المؤرخة في 09 ديسمبر 2015، ص08.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 18-02 مؤرخ في 07 يناير 2018 يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد، ج.ر.ج.ج. عدد 01 المؤرخة في 07 جانفي 2018، ص03.

سياسة الحكومة الرامية إلى استعادة توازن ميزان المدفوعات، وكذا تحسين تنافسية المنتوجات المحلية بنظيرتها المستوردة، وأيضا بتعزيز الايرادات المالية المحصلة من عمليات استيراد بعض المنتجات الكمالية.

ت- **المرسوم التنفيذي رقم 19-12 مؤرخ في 24 يناير 2019 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 18-02 مؤرخ في 07 يناير 2018 يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد [1]:**

شملت هذه المرة القائمة 1095 منتج والتي سمحت الحكومة باستيرادها وهي خاضعة للرسم الاضافي المؤقت بنسب تتراوح 30 إلى 200 **%**.

المطلب الثاني

مظاهر الاستقطاب التجاري في الاقتصاد الجزائري

بالإضافة للسياسة التجارية المنتهجة، سنحاول في هذا العنصر تحليل جغرافيا التجارة الخارجية للجزائر من خلال استعراض التوزيع الجغرافي والهيكل السلعي للواردات والصادرات الجزائرية مع مختلف الشركاء التجاريين، ومن ثم تحليل المعطيات لتشخيص مواقع الاستقطاب والاحتباس للتجارة الخارجية للجزائر.

أولاً – الاستقطاب " الجيو – تجاري للتجارة الخارجية للجزائر:

يمثل أحد مظاهر الاستقطاب التجاري، ويتضح عندما تتمركز الصادرات والواردات الدولية بين مجموعة من الدول، وهو ما نحاول تحليله بالنسبة للتجارة الخارجية للجزائر.

1- جغرافيا الواردات الجزائرية 2016 - 2020:

يتحدد التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية بدلالة الواردات مع الشركاء التجاريين وهذا خلال الفترة 2016-2020 حسب المناطق الجغرافية والاقتصادية.

جدول رقم (07) : أهم البلدان التي استوردت منها الجزائر خلال 2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي ($)

الدولة	القيمة	الحصة النسبية	الحصة التراكمية %	نسبة التغيير%
الصين	5782	16,81	16,81	-24,46
فرنسا	3 646	10,60	27,42	-14,77
ايطاليا	2 425	7,05	34,47	-28,89
المانيا	2 229	6,48	40,95	-21,34
اسبانيا	2 139	6,22	47,17	-26,98
تركيا	1 478	4,30	51,47	-30,95
الولايات المتحدة	1 401	4,07	55,54	-1,25

[1] المرسوم التنفيذي رقم 19-12 مؤرخ في 24 يناير 2019 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 18-02 مؤرخ في 07 يناير 2018 يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد، ج.ر.ج.ج عدد 06 المؤرخة في 27 جانفي 2019، ص05.

الارجنتين	1 384	4,02	59,56	-23,64
البرازيل	1 336	3,89	63,45	17,62
روسيا	858	2,49	65,94	45,98
الهند	732	2,13	68,07	-24,45
بولندا	580	1,69	69,76	-1,84
مصر	560	1,63	71,58	-4,23
السعودية	553	1,61	72,99	-11,65
كندا	495	1,44	74,43	-13,01
المجموع الجزئي	**25 597**	**74,43**	**-**	-
بقية العالم (166 دولة)	8 794	25,57	100	-
المجموع الكلي	**34 392**	**100**	**-**	-

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك_ تقرير التجارة الخارجية لسنة 2020

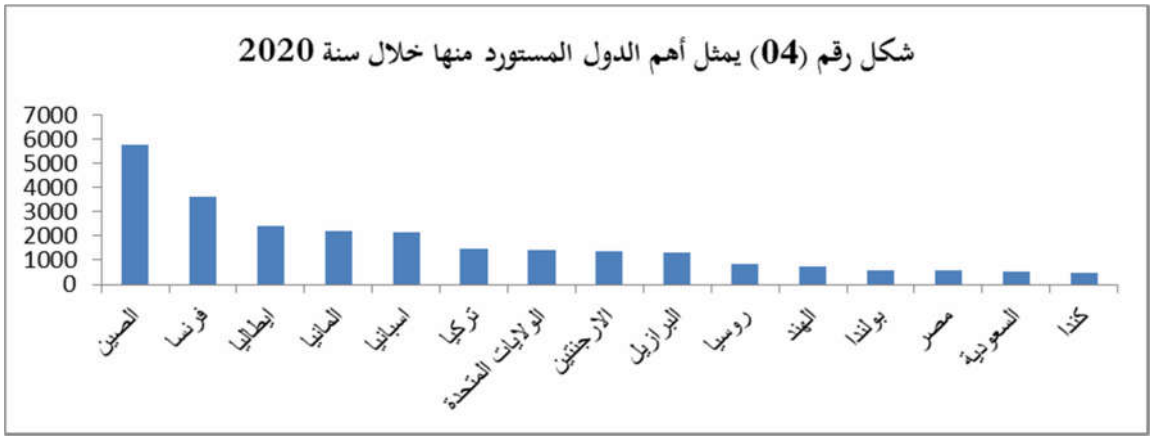

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

من خلال الجدول رقم (07) يتضح لنا بأن أهم الشركاء التجاريين للجزائر في جانب الواردات يشكله الخمس دول الأولى، والتي تستحوذ على نسبة 47.17 **%** من اجمالي الواردات خلال سنة 2020، ورغم الانخفاض المسجل في قيمة الواردات من الصين إلا أن هذه الأخيرة تصدرت المرتبة الأولى للواردات الجزائرية بنسبة 16.81**%** خلال 2020. ثم تليها مباشرة فرنسا (10.60 **%**) ايطاليا (7.05 **%**) المانيا (6.48 **%**) واسبانيا (6.22**%**).[1]

[1] الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك، مطلع عليه خلال شهر ماي 2023 على الرابط https://douane.gov.dz/spip.php?page=recherche&recherche=rapport

جدول رقم (08) التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة 2016 - 2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي ($)

السنوات	2016		2017		2018		2019	
المنطقة الجغرافية	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الاتحاد الاوروبي	22 179	47,47	20 298	44,07	21 099	45,67	18 564	44,27
دول OCDE (خارج UE)	6 295	13,47	5 953	12,92	5 837	12,64	-	-
دول اوروبية اخرى	**909**	**1,95**	**1 910**	**4,15**	**1 542**	**3,34**	**3 829**	**9,13**
امريكا الجنوبية	2 857	6,11	3 209	6,97	3 546	7,68	5 635	13,44
اسيا	11 618	24,86	12 369	26,85	1904	4,12	12 177	29,04
اوقيانوسيا	-	-	-	-	-	-	**390**	0,93
دول عربية خارج U,M,A	1934	4,14	1542	3,35	1904	4,12	584	1,39
دول اتحاد المغرب العربي	697	1,49	592	1,29	546	1,18	**554**	1,32
دول افريقيا	238	0,51	186	0,4	166	0,36	**202**	0,48
المجموع	**46 727**	**100**	**46 059**	**100**	**36 544**	**79**	**41 934**	**100**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك_ تقارير التجارة الخارجية للسنوات (2019/2016)[1]

يتبين من الجدول رقم (08) المتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية والجغرافية للفترة 2016-2019 بأن الجزء الأكبر من الواردات الجزائرية لا يزال يركز على الشركاء التقليديين، حيث يستحوذ الاتحاد الأوروبي على الحصة الأكبر بنسبة 45.37 **%** (متوسط) خلال هذه الفترة، ثم تليها بعد ذلك دول آسيا بنسبة 29.04 **%** ثم امريكا الجنوبية بنسبة 13.44 **%**. وتتوزع باقي النسب بين بعض الدول الأوروبية ودول المغرب العربي وافريقيا.

جدول رقم (09) التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية لسنة 2020

السنوات	2020		نسبة التغيير (N-1)
المنطقة الجغرافية	**القيمة**	**النسبة %**	
أوروبا	**16664**	48,45	**– 17.70**
افريقيا	1124	3.27	- 16.06
امريكا الجنوبية	5348	15.55	- 5.09
اسيا وأوقيانوسيا	**11255**	**32.73**	**-- 23.50**
المجموع	**34 391**	**100**	/

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك_ تقرير التجارة الخارجية لسنة 2020[2]

[1] الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك، مطلع عليه خلال شهر ماي 2023 على الرابط https://douane.gov.dz/spip.php?page=recherche&recherche=rapport

[2] الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك، مطلع عليه خلال شهر ماي 2023 على الرابطhttps://douane.gov.dz/spip.php?page=recherche&recherche=rapport

يتضح من الجدول رقم (09) بأن توزيع الواردات حسب المناطق الاقتصادية والجغرافية للسنة 2020 لازال في نفس الاتجاه، حيث تحتل الدول الأوروبية المرتبة الأولى كشريك تجاري للجزائر بنسبة 48.45 **%** ثم تليه الدول الأسيوية بنسبة 32.73 **%**.

والملاحظ عند قراءة الجدول فإن قيمة الواردات خلال سنة 2020 سجلت انخفاض عن السنوات السابقة، وهذا التراجع لا يشمل الجزائر فقط، حيث ترجع أسبابه إلى حالة الاغلاق التي شهدها العالم بسبب تفشي وانتشار وباء كورونا كوفيد-19.

2- جغرافيا الصادرات للجزائرية 2016 - 2020:

يتحدد التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية بدلالة الصادرات نحو الشركاء التجاريين وهذا خلال الفترة 2016-2020 حسب المناطق الجغرافية والاقتصادية.

جدول رقم (10) : أهم البلدان التي صدرت لها الجزائر خلال 2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي **($)**

الدولة	القيمة	الحصة النسبية%	الحصة التراكمية%	نسبة التغيير%
ايطاليا	3 444	14,47	14,47	-25,48
فرنسا	3 257	13,69	28,16	-33,55
اسبانيا	2 341	9,84	38,00	-41,40
تركيا	2 121	8,91	46,91	-5,59
الصين	1165	4,89	51,81	-28,97
تونس	1 033	4,34	56,15	-23,55
هولندا	1 026	4,31	60,46	-31,80
اليونان	821	3,45	63,91	173,55
ماليزيا	779	3,27	67,18	1043,59
البرازيل	727	3,05	70,24	-41,49
بلجيكا	680	2,86	73,10	-20,60
الهند	656	2,76	78,86	-56,82
المملكة المتحدة	637	2,68	78,53	-72,31
مالطا	627	2,65	81,17	9,96
كوريا الجنوبية	573	2,41	83,56	-58,28
المجموع الجزئي	**19 889**	**83,58**	**-**	-
بقية العالم (166 دولة)	3 908	16,42	100	
المجموع الكلي	**23 797**	**100**	**-**	-

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك_ تقرير التجارة الخارجية لسنة 2020.[1]

[1] الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك، مطلع عليه خلال شهر ماي 2023 على الرابط https://douane.gov.dz/spip.php?page=recherche&recherche=rapport

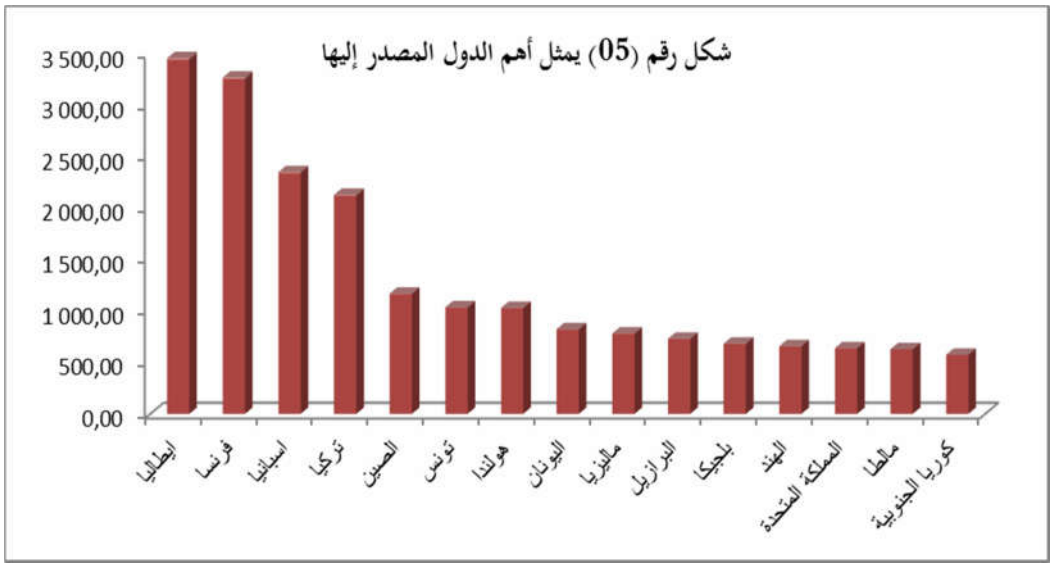

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (05)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) بأن أهم الشركاء التجاريين للجزائر في جانب الصادرات تشكله البلدان الخمس الأولى والتي تستحوذ على أكثر من نصف إجمالي الصادرات مع الجزائر بنسبة 51.81 **%** وهي التوالي: **ايطاليا** 14,47 **% فرنسا** 13,69 **% اسبانيا** 9,84 **% تركيا** 8,91 **% الصين** 4,89 **%**.

جدول رقم (11) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة 2016-2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي (**$**)

السنوات	2016		2017		2018		2019	
المنطقة الجغرافية	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الاتحاد الاوروبي	16739	57,95	20386	57,93	23654	57,46	20497	57,22
دول OCDE (خارج UE)	**6251**	**21,64**	**6465**	**18,37**	**6950**	**16,88**	-	-
دول اوروبية اخرى	**80**	**0,28**	**40**	**0,11**	**40**	**0,10**	**2318**	**6,47**
امريكا الجنوبية	1678	5,81	2530	7,19	2660	6,46	3884	10,84
اسيا و أوقيانوسيا	2331	8,07	3595	10,22	5351	13,00	6955	19,41
دول عربية خارج U,M,A	**385**	**1,33**	**799**	**2,27**	**712**	**1,73**	-	-
دول اتحاد المغرب العربي	**1368**	**4,74**	**1273**	**3,62**	**1669**	**4,05**	**1788**	**4,99**
دول افريقيا	**51**	**0,18**	**103**	**0,29**	**132**	**0,32**	**382**	**1,07**
المجموع	**28 883**	**100**	**35 191**	**100**	**41 168**	**100**	**35 824**	**100**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك_ تقرير التجارة الخارجية للفترات من 2016-2020[1]

[1] الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك، تم الاطلاع خلال شهر ماي 2023 على الرابط
https://douane.gov.dz/spip.php?page=recherche&recherche=rapport

جدول رقم (12) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية لسنة 2020

حسب المناطق الاقتصادية الوحدة: مليون دولار أمريكي **($)**

السنوات	2020		نسبة التغيير (N-1)
المنطقة الجغرافية	القيمة	النسبة %	
أوروبا	13508	57,12	**- 34,06**
امريكا الجنوبية	**1537**	**6,46**	**-60,42**
اسيا و أوقيانوسيا	6823	28,67	**–25,98**
افريقيا	1929	**8,07**	**– 11,11**
المجموع	**23 797**	**100**	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك_ تقرير التجارة الخارجية للفترات من 2016-2020[1]

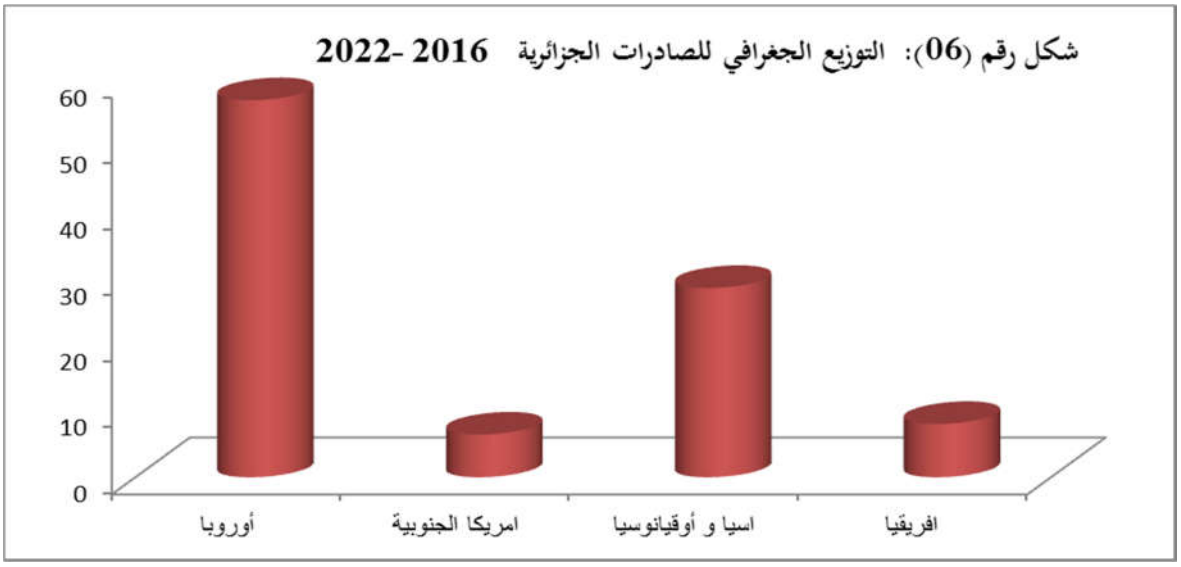

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (09)

من خلال قراءة معطيات الجدولين (11) و (12) يتضح لنا بأن الخريطة الجغرافية للصادرات الجزائرية لا تزال محصورة بين الشركاء التقليديين للجزائر، وهي موزعة بين دول أوروبا (57 **%**) ودول آسيا (28.67 **%**) ثم بقية الدول بمعدلات ضعيفة، كذلك الصادرات الجزائرية نحو أوروبا عرفت تراجع خلال سنة 2020 مقارنة بالسنوات التي قبلها بنسبة 34.06- **%** ويرجع ذلك لحالة الاغلاق التي شهدها العالم جراء وباء كورونا كوفيد-19.

[1] الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك، تم الاطلاع خلال شهر ماي 2023 على الرابط
https://douane.gov.dz/spip.php?page=recherche&recherche=rapport

ثانيا – الاستقطاب البنيوي للتجارة الخارجية للجزائر

بعد تحليل جغرافيا التجارة الخارجية للجزائر مع الشركاء التجاريين بحسب المناطق الاقتصادية، فإنه من الضروري تحليل هيكل المبادلات التجارية من خلال البنية السلعية للواردات والصادرات، وذلك لإعطاء صورة واضحة حول تركيبة التجارة الخارجية والتي من شأنها تعزيز توازنات الاقتصاد الوطني.

1- الهيكل السلعي للواردات الجزائرية:

جدول رقم (13): تطور البنية السلعية للواردات الجزائرية للفترة 2016 – 2022

الوحدة: مليون دولار أمريكي ($)

السنوات	2016		2017		2018		2019		2020		2021		2022		نسبة التغيير 2022/2021
المواد المستوردة	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
المواد الغذائية	8223	17,46	8438	18,32	8573	18,56	8072	19,25	8095	23,54	8877	23,69	7783	26,97	-12,32
الطاقة وزيوت التشحيم	1613	3,42	1992	3,42	1015	2,20	1436	3,42	915	2,66	513	1,37	447	1,55	-2,49
المواد الخام	1563	3,32	1527	3,32	1898	4,11	2012	4,80	2299	6,69	3401	9,08	3202	11,09	-35,61
المنتجات نصف المصنعة	11437	24,29	10985	23,85	10959	23,72	10298	24,56	7968	23,17	7313	19,52	7131	24,71	-41,81
سلع التجهيزات الزراعية	503	1,07	611	1,33	563	1,22	458	1,09	206	0,60	247	0,66	149	0,52	-5,85
سلع التجهيزات الصناعية	15412	32,73	13995	30,38	13433	29,08	13202	31,48	9158	26,63	9158	24,44	5897	20,43	-12,87
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	8338	17,71	8511	18,48	9756	21,12	6456	15,40	5751	16,72	6498	21,24	3781	14,73	-39,68
المجموع	**47089**	**100**	**46059**	**100**	**46197**	**100**	**41934**	**100**	**34392**	**100**	**36007**	**100**	**28390**	**100**	**-21,15**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على – بيانات المديرية العامة للجمارك، تقارير التجارة الخارجية 2016-2020[1]

– بيانات بنك الجزائر، النشرة الاحصائية رقم 60 (الفترة 2021-2022).[2]

---

[1] الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك، مطلع عليه خلال شهر ماي 2023 على الرابط https://douane.gov.dz/spip.php?page=recherche&recherche=rapport

[2] الموقع الرسمي لبنك الجزائر، مطلع عليه خلال شهر ماي 2023 على الرابط **https://www.bank-of-algeria.dz/ar**

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (13) بأن اجمالي الواردات سجلت انخفاضا (-) بنسبة 21.15 % خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 أين تراجعت من 36007 إلى 28390 مليون دولار أمريكي وذلك راجع إلى السياسة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية لتقليص فاتورة الاستيراد، وقبل ذلك فقد سجلت الواردات انخفاضا (-) كذلك بنسبة 17.99 % خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث تراجعت القيمة من 41934 إلى 34392 مليون دولار،[1] وهي فترة ارتبطت بحالة الاغلاق التي عرفتها دول العالم بسبب جائحة كورونا.

جدول رقم (14): الحصة النسبية للواردات الجزائرية 2016-2022

	السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الحصة النسبية	الترتيب
المواد المستوردة	سلع التجهيزات الصناعية	32,73	30,38	29,08	31,48	26,63	24,44	20,43	27,88	1
	المنتجات نصف المصنعة	24,29	23,85	23,72	24,56	23,17	19,52	24,71	23,40	2
	المواد الغذائية	17,46	18,32	18,56	19,25	23,54	23,69	26,97	21,11	3
	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	17,71	18,48	21,12	15,4	16,72	21,24	14,73	17,91	4
	المواد الخام	3,32	3,32	4,11	4,8	6,69	9,08	11,09	6,06	5
	الطاقة وزيوت التشحيم	3,42	3,42	2,2	3,42	2,66	1,37	1,55	2,58	6
	سلع التجهيزات الزراعية	1,07	1,33	1,22	1,09	0,6	0,66	0,52	0,93	7

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (10)

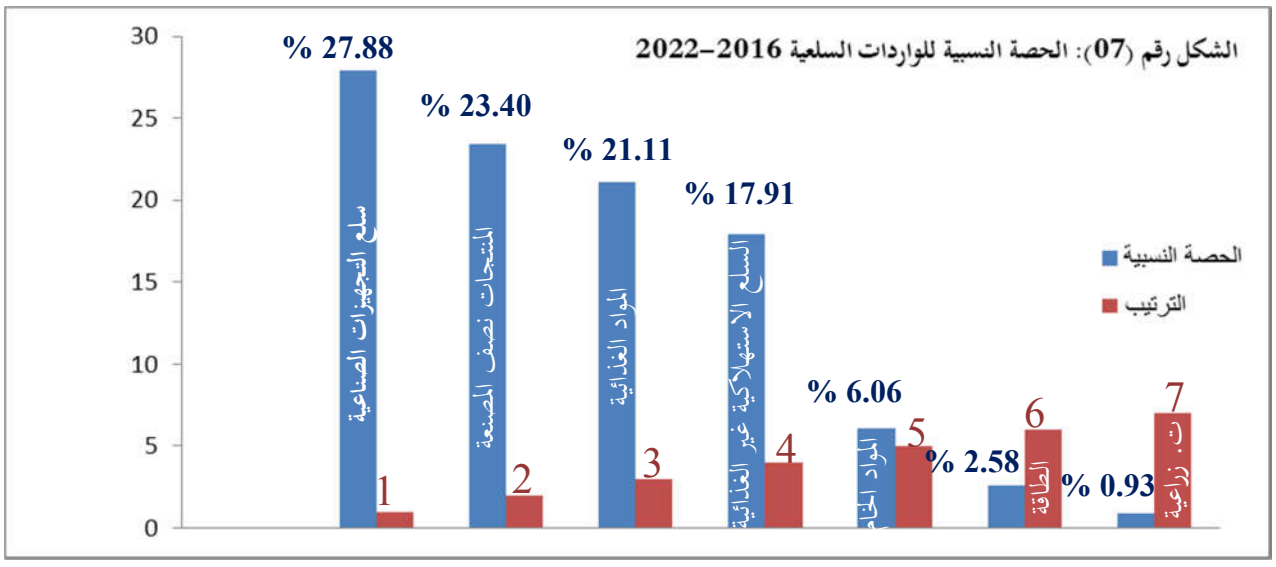

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11).

[1] الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك، مطلع عليه خلال شهر ماي 2023 على الرابط
https://douane.gov.dz/spip.php?page=recherche&recherche=rapport

2- الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية:

جدول رقم (15): تطور البنية السلعية للصادرات الجزائرية للفترة 2016 – 2022

الوحدة: مليون دولار أمريكي ($)

الفترة	2016		2017		2018		2019		2020		2021		2022		المجموع	الحصة النسبية من الصادرات
المواد المصدرة	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%		
المواد الغذائية	327	1,1	349	0,99	373	0,89	408	1,16	437	1,99	576	1,49	163	0,54	2 471	**1,21**
الطاقة	27 919	94,15	33 202	96,05	38 897	94,61	32 926	94,09	21 541	90,52	34 058	88,34	42 580	94,1	188 637	**92,67**
المواد الأولية	84	0,28	73	0,21	92	0,22	96	0,27	71	0,32	182	0,32	129	0,43	598	**0,29**
المنتجات نصف المصنعة	1 299	4,37	1 410	4,01	2 242	5,37	1 445	4,09	1 287	5,87	3 486	5,87	2 742	9,09	11 178	**5,49**
سلع التجهيزات الزراعية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0,00**
سلع التجهيزات الصناعية	53	0,18	78	0,22	90	0,22	83	0,23	77	0,35	188	0,35	25	0,08	569	**0,28**
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	18	0,06	20	0,06	33	0,08	36	0,1	37	0,17	63	0,17	80	0,27	207	**0,10**
المجموع	**29 700**	**100**	**35 132**	**100**	**41 727**	**100**	**34 994**	**100**	**23 450**	**100**	**38 553**	**100**	**45 719**	**100**	**203 656**	**100**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على – بيانات المديرية العامة للجمارك، تقارير التجارة الخارجية 2016-2020[1]

– بيانات بنك الجزائر، النشرات الاحصائية رقم 45، 53، 59، 60 (الفترة 2021-2022).[2]

[1] الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك، تقارير التجارة الخارجية، مطلع عليه خلال شهر ماي 2023 على الرابط **https://douane.gov.dz/spip.php?page=recherche&recherche=rapport**

[2] الموقع الرسمي لبنك الجزائر، مطلع عليه خلال شهر ماي 2023 على الرابط **https://www.bank-of-algeria.dz/ar**

الشكل رقم (08): تطور الصادرات السلعية للجزائر للفترة 2016-2022

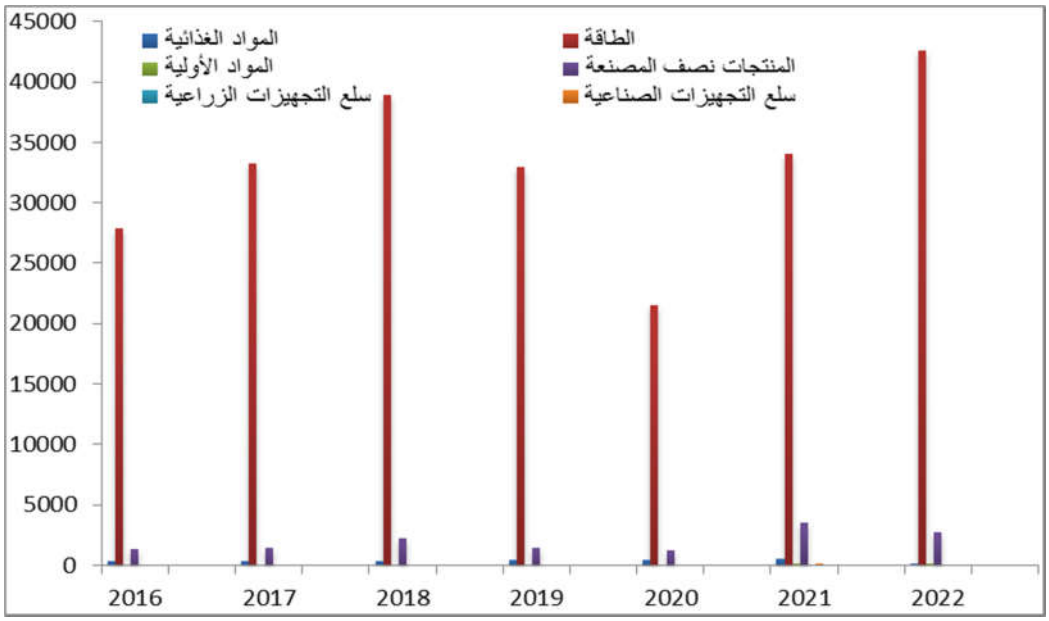

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11).

من خلال معطيات الجدول رقم (15) فإن قطاع الطاقة يشكل أعلى نسبة تركز الصادرات الجزائرية بما يقارب 93 **%** من اجمالي الصاردات حيث سجلت سنة 2022 أعلى مستوى للصادرات من المحروقات بقيمة 42,580 مليار دولار، وهي أعلى مستوى مسجل خلال 08 سنوات حسب التقرير الاقتصادي لبنك الجزائر لسنة 2022، ثم المنتجات النصف مصنعة (**%**5.49) والغذائية (**%**1.21) تليها بالمواد الأولية 0,29 % سلع التجهيزات الصناعية 0,28 % السلع الاستهلاكية غير الغذائية 0,10 %.[1] هذا الارتفاع المسجل في قطاع المحروقات ناتج عن تعافي الاقتصاد العالمي من آثار جائحة كورونا وعودة أسعار المحروقات إلى الارتفاع.

جدول رقم (16): الحصص النسبية للصادرات الجزائرية 2016-2022

الوحدة: مليون دولار أمريكي ($)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الحصة النسبية	الترتيب
المواد الغذائية	1,1	0,99	0,89	1,16	1,99	1,49	0,54	1,17	**3**
الطاقة	94,15	96,05	94,61	94,09	90,52	88,34	94,1	93,12	**1**
المواد الأولية	**0,28**	**0,21**	**0,22**	**0,27**	**0,32**	**0,32**	**0,43**	**0,29**	4
المنتجات نصف المصنعة	4,37	4,01	5,37	4,09	5,87	5,87	9,09	5,52	**2**
سلع التجهيزات الزراعية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سلع التجهيزات الصناعية	**0,18**	**0,22**	**0,22**	**0,23**	**0,35**	**0,35**	**0,08**	**0,23**	5
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	**0,06**	**0,06**	**0,08**	**0,1**	**0,17**	**0,17**	**0,27**	**0,13**	6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11)

[1] الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك، تقارير التجارة الخارجية مطلع عليه خلال شهر ماي 2023 على الرابط
https://douane.gov.dz/spip.php?page=recherche&recherche=rapport

ثالثاً – الاستقطاب الأورو – دولار للتجارة الخارجية الجزائرية :

من الخصائص القوية للاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد حبيس مصيدة وفخ التخصص الدولي، الذي يتعرض وبشكل دوري للصدمات الايجابية والسلبية لسوق النفط العالمي[1]، حيث يُحتبس بمقتضاه جزء كبير من التجارة الخارجية الجزائرية، وهو ما ندعوه بظاهرة «الاحتباس الدولاري التبادلي» وهي ظاهرة بقدر ما تثقل كاهل الاقتصاد الجزائري داخلياً، تعتبر صفعة لخطابات التنمية المستقلة، وأحد أهم معابر استيراد الأزمات الاقتصادية من الخارج.[2]

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عدة أزمات اقتصادية ناتجة عن الاختلالات التي عرفتها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية آخرها كانت سنة 2014 و2020، وفيما يلي نستعرض بعض مظاهر "الاستقطاب الأورو – دولار" والاثار التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الجزائري:

1- على صعيد التجارة الخارجية يتموضع الاقتصاد الجزائري بين سندان اليورو ومطرقة الدولار، وهو وضع جد خطير يشكل مأزقاً، فمثلاً ومع اندلاع أزمة الديون اليونانية (الأزمة الأوروبية 2009) تخلخلت كل مؤشرات الاقتصاد الجزائري سلباً تبعا لتراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار بحوالي 0.08 سنت مقابل اليورو عما كان عليه العام 2008 بفعل الأزمة.

2- من ناحية الواردات الجزائرية، العلاقات التجارية مع أوروبا تفرض نفسها بفعل الفعل التاريخي أو الطوق التاريخي إن صح التعبير، فما يفوق 60 % من إجمالي الواردات الجزائرية تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، الوضع الذي يزج بالاقتصاد الجزائري ضمن مطب الاحتباس التجاري البنيوي على مستوى وارداته، والذي يعني أن اليورو هو العملة الأساس في نفقات الاقتصاد الجزائري وهي تتعاظم يوما بعد يوم فمع بدايات القرن الراهن عقدت الجزائر مع الاتحاد الأوروبي عقد الشراكة الأورو متوسطي والذي عمق لمم وأوزار ذلك الاحتباس التجاري.

3- العلاقات والتعاملات التجارية للجزائر مع الولايات المتحدة واقع لا مفر منه فأكثر من 97 % من الصادرات الجزائرية محتبسة ومنذ عقود في النفط (الاحتباس التجاري البنيوي للصادرات) المسعر بالدولار الأمريكي (الاحتباس الدولاري). فخلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 مثلاً وبحسب إحصائيات المديرية العامة للجمارك فقد بلغت الصادرات من المحروقات 95.88 % من إجمالي الصادرات الجزائرية وهي في تزايد.

---

[1] مفتاح حكيم، مرجع سابق، ص 313.

2 عمر عزاوي ، نور الدين جوادي ، ظاهرة الاحتباس الاقتصادي وأثرها على اقتصاديات الدول النامية الاحتباس الدولاري في الجزائر أنموذجاً، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد **05**، **2014**، ص 52.

4- الاحتياطيات الرسمية من الصرف الأجنبي تتواجد في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية وهي مسعرة بالدولار الأمريكي، وعليه يبقى الاقتصاد الجزائري، مرتبط عضويا مع الاقتصاد الأمريكي، ووضعه مرهون بالكامل بالتقلبات التي تحدث فيه.

5- كما أن ذلك التموضع يجعل من التجارة الخارجية الجزائرية عاملاً جد معرقل لعمليات التنمية، بل ويساهم في توالد واستيراد الكثير من المشكلات والأزمات الاقتصادية، فإذا انخفض سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسة الأخرى، هذا يؤدي تلقائياً إلى ارتفاع أسعار السلع التي تستوردها الجزائر من بلدان الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر وكما ذكرنا المصدر الرئيس لنحو 60 % من الواردات الجزائرية السنوية، كما ستتضرر أسعار الواردات الجزائرية من الدول التي ارتفعت عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، ومنها اليابان ودول آسيوية أخرى ارتفعت عملاتها بالنسبة للدولار الأمريكي.[1]

المطلب الثالث

مؤشرات تعزيز التجارة الخارجية

يهتم صانعو السياسات الاقتصادية بمؤشرات قياس أداء التجارة الخارجية، حيث تهدف هذه المؤشرات إلى تقييم القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة محلياً، ودورها في التجارة الخارجية ومدى قبول هذه المنتجات في الأسواق العالمية، وكذلك قدرتها على تغطية النقص في الأسواق المحلية والخارجية، للوقوف على مدى تكامل التجارة الخارجية مع الدول الأخرى والتكتلات.[2] وفيما يلي نستعرض أداء بعض المؤشرات بالنسبة للتجارة الخارجية للجزائر.

أولاً – مؤشر تغطية الواردات للطلب المحلي (Import Penetration Rate):

يقيس هذا المؤشر نسبة تغطية الواردات للطلب المحلي، وقد يطلق عليه (مؤشر التغلغل) حيث يتم احتساب الطلب المحلي من خلال طرح الصادرات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي والواردات، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$IPR = \frac{Import}{GDP - (Export + Import)}$$

[1] عزاوي عمر، جوادي نور الدين، ظاهرة الاحتباس الاقتصادي وأثرها على اقتصاديات الدول النامية الاحتباس الدولاري في الجزائر أنموذجاً، ص ص 52-55.

[2] أحمد الشاذلي وأخرون، التجارة العربية البينية: الواقع، والتحديات، والافاق المستقبلية، دراسات اقتصادية لصندوق النقد العربي، العدد 7، ماي 2022، ص 41.

الجدول رقم (17) مؤشر التغلغل لإجمالي الواردات السلعية للجزائر للفترة 2016 –2020

	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر تغطية الواردات للطلب المحلي	% 27,4	% 26,9	% 27,1	% 24,3	% 21,2

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد بيانات صندوق النقد العربي 2022

ويشير ارتفاع IPR إلى زيادة تغطية الطلب المحلي من الواردات السلعية من الأسواق العالمية، والملاحظ لبيانات الجدول بأن مؤشر التغلغل أخذ في التراجع خلال السنتين الاخيرتين (2020/2019) وهذا راجع إلى تداعيات جائحة كورونا من جهة، والسياسة المنتهجة من طرف الدولة لتقليص فاتورة الاستيراد. يبين الجدول رقم (18) أسفله الأهمية القصوى لمعدل تغطية الطاقة والزيوت التشحيم الذي يبلغ 2353.33 **%** وكذا المتعلق بالمنتجات نصف المصنعة بمعدل 20.22 **%** في حين أن معدلات التغطية التي تخص وحدات الاستخدام الاخرى تتراوح ما بين 0.16**%** و 5.47**%** بمعدلات جد ضئيلة، **حيث تؤكد هذه المؤشرات التبعية الكبيرة لصادرات منتجات الطاقة وزيوت التشحيم (المحروقات).**[1]

جدول رقم (18): مؤشر تغطية الواردات بين وحدات الاستخدام

الوحدة: مليون دولار أمريكي ($)

2020 - 2019	الواردات		الصادرات		معدل التغطية	مؤشر Lioyd Grubel
	القيمة	الحصة النسبية	القيمة	الحصة النسبية		
المواد الغذائية	8091,91	**23,54**	442,59	**1,86**	5,47	1,1
الطاقة وزيوت التشحيم	918,35	**2,66**	21541,11	**90,52**	**2353,32**	0,08
المواد الخام	2299,42	**6,69**	71,52	**0,3**	3,11	0,06
المنتجات نصف المصنعة	7967,61	**23,17**	1611,18	**6,77**	20,22	0,34
سلع التجهيزات الزراعية	205,94	**0,6**	0,33	-	0,16	0,003
سلع التجهيزات الصناعية	9157,73	**26,63**	90,81	**0,39**	0,99	0,02
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	5750,68	**16,72**	39,06	**0,16**	0,68	0,01
المجموع	**34391,64**	**100,01**	**23796,6**	**100**	-	-

المصدر: المديرية العامة للجمارك – تقرير التجارة الخارجية لسنة 2020

[1] أحمد الشاذلي وأخرون، مرجع سابق، ص 41.

ثانيا – مؤشر هيرفيندال هيرشمان Herfindahl-Hirschman

يسمح هذا المؤشر بقياس درجة تركيز المنتجات لكل بلد عند التصدير والاستيراد (الخدمات غير مأخوذة بعين الاعتبار). يوضح هذا المؤشر ما اذا كانت نسبة كبيرة من الصادرات والواردات بلد معين تصدر من عدد محدود من المنتجات أو العكس من ذلك، إذا كانت موزعة بصورة متجانسة بين عدد أكبر من المنتجات، وهكذا يمكن استخدام هذا المؤشر كإشارة نسبية عن انخفاض مستوى تنويع الصادرات والواردات، وما يمكن أن يترتب على ذلك من نقاط الضعف الاقتصادية، وبالتالي فتطور هذا المؤشر مع مرور الوقت ينبه عن حدوث تغييرات في البنية الانتاجية للبلد.

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{X_{i,j}}{X_j}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}} \qquad H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{M_{i,j}}{M_j}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

Hj : مؤشر تركيز المنتجات عند التصدير/الاستيراد للبلد **j**.
Xi,j : قيمة الصادرات للمنتجات **i** للبلد **j**.
Xj : القيمة الإجمالية لصادرات البلد **j**.
M.i,j قيمة الواردات من المنتج **i** للبلد **j**.
Mj : قيمة الواردات الاجمالية من المنتج **i** للبلد **j**.
N : هو العدد الإجمالي للمنتجات المصدرة/المستوردة حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية تنقيح 4 (ثلاثة أرقام).
تتراوح قيم هذا المؤشر بين 0 و1. كلما كانت قيمة المؤشر أكبر، يكون تركيز الصادرات/الواردات أعلى.

جدول رقم (19): مؤشر تركيز الصادرات والواردات الجزائرية (وفق هيرفيندال هيرشمان)

السنوات	عند الاستيراد	عند التصدير
2019	0,4144	0,9384
2020	0,3979	0,9129

المؤشرات محسوبة على أساس القيمة بالدولار أمريكي

المصدر: المديرية العامة للجمارك – تقرير التجارة الخارجية لسنة 2020

يبين الجدول رقم (19) درجة تركيز المنتجات عند الاستيراد، حيث استقرت عند 0.39 خلال سنة 2020 مما يعني أن الواردات موزعة بصفة متجانسة بين السلع المستوردة، أما بالنسبة للتصدير فإن درجة تركيز المنتجات المصدرة بلغت 0.91 من نفس السنة، مما يشير إلى أن الصادرات تصدر من مجموعة منتج واحد وهي المحروقات.[1]

[1] المديرية العامة للجمارك، تقرير احصاءات التجارة الخارجية للجزائر، 2020، ص46.

ثالثاً – مؤشر تنوع الصادرات السلعية للجزائر في الأسواق العربية:

يتم احتساب مؤشر تنوع الصادرات السلعية عن طريق قياس الانحراف المطلق للهيكل التجاري لبلد ما عن الهيكل العالمي، وتقع قيمة مؤشر التنويع بين 0 و 1 حيث تشير القيمة عند اقترابها من (1) إلى اختلاف كبير عن النمط العالمي للتجارة الخارجية والعكس إذا اقتربت القيمة من ذلك وفق المعادلة التالية.[1]

$$S_i = \frac{\sum |h_{ij} - h_j|}{2}$$

حيث تشير h_{ij} صادرات الدولة (**J**) من السلعة (**1**) في حين تشير j " حصة السلعة (**i**) في الأسواق العالمية.

جدول رقم (20): مؤشر تنوع الصادرات السلعية للجزائر في الأسواق العربية

	مؤشر التنوع					
	2015	2016	2017	2018	2019	**متوسط الفترة 2015-2019**
الجزائر	0,863	0,874	0,871	0,858	0,847	0,863

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات صندوق النقد العربي 2022

[1] أحمد الشاذلي وأخرون، مرجع سابق، ص 47.

المبحث الثاني

استراتيجيات مجابهة «الاستقطاب التجاري» وأثره على أداء الاقتصاد الجزائري

رأينا في المبحث السابق مواضع الاستقطاب التجاري في الاقتصاد الجزائري، حيث تكونت لدينا صورة واضحة عن الاتجاه العام للتجارة الخارجية في الجزائر من خلال تشخيص مظاهر الاستقطاب والاثار المترتبة عليها، وسنحاول في هذا الجزء عرض الاستراتيجيات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية لمجابهة هذه الظاهرة والتخفيف من حدتها وتفادي اثارها السلبية على الاقتصاد الوطني، وتقييم نتائج هذه الاستراتيجيات من خلال النتائج المسجلة بناءا على الأرقام والاحصائيات المعلن عنها.

المطلب الأول

استراتيجية التنويع الاقتصادي وتجارب لدول ناجحة

تواجه الجزائر تحديات كبيرة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة في حال ظل اقتصادها حبيس المحروقات، وهي بذلك عرضة لاختلالات السوق العالمية والتقلبات في أسعار النفط، وهذا ما لم تعتمد على استراتيجية اقتصادية للتنويع الاقتصادي للتحرر من التبعية لقطاع المحروقات والبحث عن بدائل جديدة، وهذا ما يقودنا للبحث في مفهوم استراتيجية التنويع الاقتصادي وعرض تجارب لدول ناجحة.

أولاً – مفهوم التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج الكثير وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيانُ يعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساس من تنويع هياكل الإنتاج. [1]

1- تعريف التنويع الاقتصادي:

يعرف التنويع الاقتصادي بمفاهيم تختلف عن بعضها البعض وفقا للمجال الذي ينظر من خلاله إلى هذه الظاهرة، نذكر منها:

[1] دحمان بن عبد الفتاح، أسماء بلعما، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص 331.

حسب المعهد العربي للتخطيط بالكويت فإن التنويع الاقتصادي قصد به: " تلك السياسة التنموية التي تهدف، إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد".[1]

ففي الجانب المالي يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر " ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة كالأسهم، السندات، صناديق الاستثمار، النقد، المعادن، والسلع الأساسي ".[2]

والتنويع الاقتصادي بصفة عامة هو " عملية الانتقال من مرحلة الاعتماد على المورد الوحيد إلى مرحلة تطوير وترقية القاعدة الصناعية والزراعية والاهتمام بالقاعدة الانتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم بالاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع ". [3]

2- أهمية التنويع الاقتصادي:

يكتسي التنويع الاقتصادي أهمية بالغة خاصة بالنسبة للدول النفطية، نذكر منها:[4]

- حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية؛
- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعيا؛
- زيادة تحقيق المكاسب التجارية؛
- تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي؛
- يساعد أكثر على التكامل الإقليمي؛
- خلق فرص عمل متنوعة والتقليل من البطالة.

[1] محمد مسعودي، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، 2018، ص226.

[2] عمار لوصيف، لزهر العابد، موذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات(رؤية استشرافية)، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 52، ديسمبر 2019، ص09.

[3] لخضر بن سعيد، عيماد داتو سعيد، التنويع الاقتصادي في الجزائر خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 06، العدد 01، جوان 2022، ص171.

[4] دحمان بن عبد الفتاح، أسماء بلعما، مرجع سابق، ص332.

3- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

تميل النظريات الاقتصادية إلى إنتاج مؤشرات تقيس درجة التنويع الاقتصادي، تختلف عن بعضها البعض لأغراض القياس. فنجد منها ما يعتمد على قياس ظاهرة التركيز (**Centralisation**)كمؤشر أوغيف(**Ogive**) ومؤشر أنتروبي (**Entropy**) أو ظاهرة التنويع (**Diversification**) كمعامل هيرفندال – هيرشمان (**Hirshman Herfindahl**)– وسنكتفي في هذه الدراسة بتطبيق معامل هيرفندال – هيرشمان، ويعتمد هذا المؤشر في قياس التنويع الاقتصادي من خلال قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويعرف معامل هرفندال –هيرشمان كالآتي:[1]

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{\left(\frac{1}{N}\right)}}{1 - \sqrt{\left(\frac{1}{N}\right)}}$$

حيث:

N عدد النشاطات، **Xi**:قيمة المتغير في النشاط(**i**) ، **X** القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات. وتتراوح قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان بين الصفر والواحد، فإن كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، و إذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال- هيرشمان دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

4- مرتكزات التنويع الاقتصادي

لأجل ضمان نجاح وديمومة التنويع الاقتصادي، فإنه يجب مراعاة بعض المحددات والمرتكزات التي نوضحها فيما يلي:[2]

- الجوانب المادية: الاستثمار و رأس المال البشري؛
- المؤشرات الاقتصادية الكلية: معدل التضخم، سعر الصرف، التشغيل، الناتج المحلي الاجمالي ...الخ؛
- السياسات العمومية: أي البرامج والسياسات المرتبطة بالجوانب المالية والصناعية وكذا التجارية؛
- البيئة الاقتصادية والمناخ العام: لاسيما الحوكمة، المناخ الاستثماري والمالي العام، الاوضاع السياسية والأمنية؛
- النفاذ إلى الأسواق: يقصد به عادة مدى الانفتاح التجاري والمالي.

[1] عمار لوصيف، لزهر العابد، مرجع سابق، ص ص 10-11.

[2] محمد مسعودي، مرجع سابق، ص 228.

ثالثاً – تجارب دول ناجحة في انتهاج استراتيجية التنويع الاقتصادي:

حققت بعض الدول آفاق واعدة في انتهاجها سياسة التنويع الاقتصادي، وأصبحت بذلك نموذج اقتصادي بامتياز، حيث نرى اليوم الكثير من الدول خاصة المرتبطة اقتصاداتها ارتباط لصيق بالنفط تنتهج سياسة الاصلاح الاقتصادي لإعادة هيكلة سياساتها الداخلية والخارجية بما يضمن لها النمو والاستدامة، وكنماذج لاستراتيجية التنويع الاقتصادي ارتأينا عرض كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر.

1- الامارات العربية المتحدة واستراتيجية التنويع الاقتصادي:

اعتمدت دولة الإمارات على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جداً،) وقد أسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها عل النفط بنسبة 90 **%** في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي **31%** فقط سنة ،2015 ومساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة **21%** في المداخيل الحكومية لنفس السنة، كما ركزت هذه الدولة على ثلاثة قطاعات أساسية تمثلت في الصناعة، السياحة والتجارة؛ بالإضافة إلى ذلك قامت الإمارات بـ:[1]

- ✓الاستثمار في إطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية؛
- ✓إنشاء منطقة تجارية حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي)؛
- ✓ إدراج عدة استراتيجيات: خطة دبي 2015، رؤية الإمارات 2021، ورؤية أبوظبي 2030.

2- استراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة قطر:

استطاعت دولة قطر خلال 30 عاما الماضية تحدي التنمية والنمو الاقتصادي في عدة قطاعات اقتصادية، وقد ساعدها في ذلك الثروات الطبيعية المختلفة التي تحوزها ولا سيما الغاز الطبيعي المسال الذي تحتل فيه الصدارة على الصعيد العالمي بالنسبة للدول المصدرة له، ولأجل تحقيق التنوع الاقتصادي استغلت قطر العوائد المالية الضخمة الناجمة عن تصدير الغاز في دعم وتطوير ميادين ومجالات اقتصادية أخرى كالعقارت، الاتصالات، النقل، الصناعة، التجارة والتعليم وكذا الخدمات الحكومية، إلى أن أصبح نمو القطاعات غير النفطية في قطر يقدر بـ 10 **%**سنويا، كما اهتمت قطر كذلك بتنمية وتطوير أرس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم والتكوين والتقنيات الحديثة التي يشهدها العالم في إطار اقتصاديات المعرفة.[2]

---

[1] دحمان بن عبد الفتاح، أسماء بلعما، مرجع سابق، ص 335.

[2] محمد مسعودي، مرجع سابق، ص 236.

المطلب الثاني

النموذج الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر 2016-2030

ارتباط الجزائر بمورد واحد في تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري وهو الخزينة العمومية جعل معظم القطاعات الاستراتيجية تشكل حالة عدم توازن وهذا ما أدى إلى وجود اختلال هيكلي في الاقتصاد الجزائري ومن هنا اعطت الحكومة الجزائرية الأولوية في البحث عن موارد مالية جديدة وذلك لتحسين مستوى الاقتصاد الجزائري وذلك بوضع خطط استراتيجية قائمة على تنويع الاقتصاد بهدف تحقيق التنمية الشاملة حيث سعت الجزائر إلى وضع نموذج اقتصادي جديد للنمو قائم على عدة مراحل من 2016 ، 2024 ، 2030 ، أساسه الاستقرار والتنويع الاقتصادي، معتمدة على مجموعة من الآليات والإجراءات المتمثلة في إصلاح المنظومة الاقتصادية وتحفيز القطاعات الخارجة عن الدائرة النفطية لتلبية السوق المحلي وتنويع هيكل الصادرات ومن ثم الاندماج في الاسواق العالمية.[1]

ومن أجل تجسيد هذا النموذج فقد سطرت الحكومة خطة من شقين، الشق الأول يتسم بإجراءات استعجالية قصد معالجة الاختلالات الكلية وخاصة العجز في الميزانية العامة للدولة، أما الشق الثاني من هذه الإجراءات فهو يمتد زمنيًا إلى غاية 2030 بغرض تجسيد مقاربة اقتصادية مبنية على التنوع والتحول الاقتصادي للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات والاستدامة التنموية.[2]

يحتوي هذا البرنامج على حزمة من الإصلاحات والقرارات الهادفة لتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية البترولية، ويرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016-2019 ومن جهة أخرى يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030[3]

أولاً – أهداف النموذج الاقتصادي الجديد (رؤية الجزائر 2030):

تسعى الدولة من خلال النموذج الاقتصادي الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة فيما بينها لانعاش الاقتصاد الجزائري، نذكر منها:[4]

---

[1] أمحمد بن عدة، محمد لكحل، مخطط الانعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج الاقتصادي الجديد . رؤية الجزائر 2020- 2030 / المجلد 7 العدد 01 (2022) – مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ،ص408.

[2] عبد القادر روشو، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19" دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد ، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 03، 2021، ص 158.

[3] طلال عباسي، لعربي يخلف، ربيع عيساني، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 29/28 أفريل 2019، ص 26.

[4] المرجع نفسه، ص 29.

- ضمان نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الإجمالي في مستوى **6.5%** خارج قطاع المحروقات ما بين 2020-2030؛
- الرفع من مستوى الدخل الفردي ومضاعفته ب **2,3** مرة؛
- مضاعفة حصة الصناعة حسب القيمة المضافة من **5.3%** في سنة 2015 للناتج المحلي الإجمالي إلى **10%** آفاق 2030؛
- عصرنة القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛
- تحقيق الانتقال الطاقوي بتخفيض الاستهلاك المحلي للطاقة من **6%** سنويا في 2015 إلى **3%** آفاق 2030 مع ضمان سعر حقيقي للطاقة واستهلاك اقل وأفضل في حدود الكميات الضرورية للتنمية تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

ثانياً – مراحل تنفيذ نموذج النمو الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030):

تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا يمر بثلاث مراحل و يهدف إلى تحقيق معدل نمو يقدر بـ 6,5% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة وقسم إلى ثلاث مراحل أساسية [1] وتحقيق هذه المراحل حسب النموذج يسمح للجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون العشرية القادمة، وهذه المراحل تتمثل فيما يلي:[2]

1- مرحلة الإقلاع (2019 – 2016): فترة بداية تطبيق النموذج حيث يتم العمل على رفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة، إضافة إلى إعادة التوازن الهيكلي وتصحيح الاختلالات في عجز الميزانية العامة للدولة من خلال تنويع الموارد المالية وتحقيق الفوائض مع آفاق **2020** وتحقيق نمو متوازن في مختلف القطاعات للوصول إلى استقرار اقتصادي كلي ويعد هذا النموذج من الأمور الهامة التي ينتظرها المواطنون لتنويع اقتصاد البلاد وخفض اعتماده على صادرات النفط والغار التي تشكل في الوقت الراهن نحو95% من إيرادات الصادرات و 60% من الميزانية الحكومية[3] ويهدف هذا النموذج إلى رفع الناتج الداخلي الخام إلى 6,5% إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 9,3% إلى 10% كما يرى القائمين على هذا النموذج أنه من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجلة خلال العشرينات الأخيرة ، كما يجب على الاقتصاد الوطني لكي يصل الى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة أربعة عراقيل مرتبطة بحجم

[1] لعمرية لعجال، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر . مجلة الحقوق والعلوم الانسانية – دراسات اقتصادية، العدد 27 افريل 2019، ص 125.

[2] عبد القادر روشو، مرجع سابق، ص 159.

[3] حمزة كحال، الجزائر ترفع الستار عن نموذجها الاقتصادي الجزائر11 أفريل 2017 ، مجلة العربي الجديد.

التغيرات الهيكلية الانتاجية وتطور الاستدانة الداخلية وقابلية الدفع الخارجية[1] ، ويهدف نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد حُدِدَ جملة من الاهداف في المرحلة الثانية آفاق 2030[2] وهي :

– تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج المحلي الخام؛

– تحديث القطاع الزراعي والوصول به إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي وتنويع الصادرات مما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي؛

– القيام بإصلاحات هيكلية للتنويع الاقتصادي الذي ينطوي تحت تنويع الايرادات الميزانية والتقليل من تبعية الجزائر للعوائد البترولية .

2- مرحلة التحول (2020-2025): وتتميز بكونها مرحلة الانطلاق في التنويع الاقتصادي والانتقال الطاقوي، وهي أيضا مرحلة استدراك وتكيف مع المعطيات الجديدة المجسدة أساسا مع بداية مساهمات القطاعات الأخرى في القيمة المضافة وزيادة معدل نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة **6.5 %**سنويا الأمر الذي سيقلص من الفجوة بين الواردات والصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في مجال الزراعة والسياحة وكذا التخفيض من حجم الاستهلاك الداخلي للمحروقات.

3- المرحلة الثالثة مرحلة الاستقرار(2026–2030): المرحلة التي يصبح بإمكان الاقتصاد الوطني استغلال القدرات التي تراكمت، ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبهذه المرحلة يكون الاقتصاد الوطني قد تمكن من الخروج من التبعية الريعية والانتقال إلى مستوى الدول الناشئة.

المطلب الثالث

النتائج المرحلية والرهانات المستقبلية للاقتصاد الجزائري

المتتبع للشأن الاقتصادي العام يرى بأن الجزائر تشهد تحولات اقتصادية عميقة نتيجة التوجه والاستراتيجيات المنتهجة خلال السنوات القليلة الماضية للتخفيف من حدة ظاهرة الاستقطاب التجاري والتحرر التدريجي من التبعية الاقتصادية، والتي بدأت آثارها الايجابية تنعكس على الاقتصاد الجزائري بشكل عام والتجارة الخارجية بشكل خاص.

---

[1] بن عدة أمحمد ، لكحل محمد، تكنولوجيا المعلومات والاتصال مقاربة حديثة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في ظل تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر 2030، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 01، 2019، ، ص 120 (2019).

[2] عبد القادر روشو، مرجع سابق، ص 159.

أولاً – انتعاش الاقتصاد الجزائري 2021–2023:

شهد الاقتصاد الجزائري انتعاش كبيرا خلال السنتين الاخيرتين مع عودة الحياة الاقتصادية العالمية لوتيرتها السابقة بعد التعافي التدريجي من اثار جائحة كورونا، ويمكننا عرض هذا الانتعاش من خلال الأرقام المسجلة وتقارير الهيئات الرسمية الاقليمية والدولية، والتي يمكن استعراضها فيما يلي:

1- ساهمت الزيادة الكبيرة في الصادرات خارج المحروقات في هذا التحسن، ومن المتوقع تحقيق فائض في حساب المالية العامة في عام 2022 بفضل ارتفاع الإيرادات وانخفاض الإنفاق مقارنة بالتوقعات، ومن المتوقع أيضا أن يستمر التعافي من صدمة جائحة كوفيد، مع تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات إلى 3,2% في عام 2022 مقارنة مع 2,1% في عام 2021 وسيمثل ذلك تعافياً للإنتاج المحلي من معظم الخسائر الناتجة عن صدمة الجائحة، على الرغم من أن إستمرار آثار صدمة الجائحة على أسواق العمل وعلى النمو لايزال يشكل خطراً في المدى المتوسط، ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 2,9% في 2023.[1]

2- مواصلة الاقتصاد الجزائري انتعاشه في النصف الأول من عام 2022، بفضل عودة إنتاج النفط إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا واستمرار الانتعاش في قطاع الخدمات، إلى جانب استعادة النشاط الفلاحي بقوة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الانتعاش حتى عام 2023 بدعم من النمو في القطاع غير الهيدروكربوني وفي الإنفاق العام.[2]

3- إن الارتفاع الراهن لأسعار النفط يعتبر فرصة تاريخية للحكومة الجزائرية لتجسيد إنجازات اقتصادية محضة وضخمة خلال سنة 2022، وكذلك حافز للاستمرار في تنفيذ المخطط الخماسي للإنعاش الاقتصادي 2020 – 2024.[3]

4- من المتوقع خلال سنة 2023 أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي الهيدروكربوني بنسبة (5.0٪ +) وكذلك تأثير الانتعاش التدريجي المستمر في قطاع الخدمات والزراعة، ونمو الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات (غير الهيدروكربوني) بنسبة (3.1٪ +)، وسيدعم النمو الاجمالي (2.3٪ +) كما ينبغي أن يكون الانتعاش في الاستثمار، الذي يقوده القطاع العام والقطاع الهيدروكربوني أكثر تأثير من تعافي الاستهلاك الخاص، ومن المتوقع

---

[1] تقرير صندوق النقد الدولي حول الوضع الاقتصادي للجزائر، بيان صحفي رقم 396/22، نوفمبر 2022 تم الاطلاع عليه خلال شهر ماي 2023، على الرابط https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/11/21/pr22396-algeria-imf-staff-completes-2022-article-iv-mission-to-algeria .

[2] تقرير البنك الدولي حول الاقتصاد الجزائري، مواصلة المسيرة نحو التحول المنشود، 2022. تم الاطلاع عليه شهر ماي 2023 على الرابط https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/01/04/algerian-economy-staying-the-course-for-transition منشور بتاريخ **2023/01/04** .

[3] نور الدين جوادي، حافز لتنفيذ مخطط الانعاش الاقتصادي، حوار مع جريدة الشعب، العدد 18824 بتاريخ 2022/03/30، ص 05.

أن تظل عائدات الصادرات مرتفعة، مما يؤدي إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري على الرغم من الانتعاش المعتدل للواردات.[1]

5- إنّ بناء اقتصاد الجزائر الجديدة وتعزيزه من خلال الفوائض المالية النفطية المترتبة على انتعاش السوق، لابد أن يكون على ضوء التوازنات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والأمنية الإيجابية التي تحققت على مدار العامين الماضيين، وأهمها عدم اللجوء للاستدانة الخارجية، بلوغ عتبة 5 مليار دولار كصادرات خارج المحروقات، وطرح هدف 7 مليار بنهاية العام الجاري 2022، وكذا تحقيق معدل نمو فاق 4 بالمائة وفائض في الميزان التجاري بأكثر من 1 مليار دولار[2].

ثانياً – الانظمام لمجموعة " بريكس "كخيار للتحرر من الاستقطاب الدولاري:

تدرس الجزائر خلال السنوات الاخيرة خيار الانضمام لتكتل " بريكس " التي تُعَدّ قوة سياسية واقتصادية، مع توالي إعلان الدول منفردة الترحيب بمسعى هذا الانخراط.

1-**التعريف بتكتل الـ " بريكس** Brics ": هو تجمع بين خمس دول اقتصادية كبرى (البرازيل، الصين، الهند، روسيا، جنوب افريقيا) تعمل على تشجيع وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولا إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية. كما يعرف بأنه عبارة عن مزيج اقتصادي يضم مجموعتين من القوى الصاعدة في النظام الدولي ويمثل نموها قوة مهمة في المحافظة عبى الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن تنافس اقتصاديات هذه الدول اقتصاد أغنى دول في العالم.[3] وأوضحت المسؤولة بالخارجية الجزائرية أن روسيا والصين رحبتا بانضمام الجزائر، وأن جنوب إفريقيا والبرازيل والهند تدرس حاليا ملف الانضمام قبل الفصل فيه.[4]

---

[1] تقرير للبنك الدولي حول الاقتصاد الجزائري، مواصلة المسيرة نحو التحول المنشود، 2022. تم الاطلاع عليه شهر ماي 2023 على الرابط https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/01/04/algerian-economy-staying-the-course-for-transition منشور بتاريخ 2023/01/04

[2] نور الدين جوادي، حافز لتنفيذ مخطط الانعاش الاقتصادي، مرجع سابق، ص5.

[3] وليد عابي، فيروز شريط، واكع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس – دراسة تحليلية للفترة 1991– 2021، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد02، 2022، ص 156.

[4] عبد السلام سكية، انضمام الجزائر إلى "بريكس" في الاتجاه الصحيح، جريدة الشروق https://www.echoroukonline.com بتاريخ 2023/01/23 تم الاطلاع عليه خلال شهر ماي 2023.

2- مصلحة الجزائر في الانضمام لمجموعة بريكس:

يرى الرئيس الجزائري أن الانضمام إلى البريكس يتطلب مواصلة الجهود في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير" وأيضا رفع الناتج الداخلي الخام ما فوق 200 مليار دولار، وموافقة جميع دول البريكس على انضمام الجزائر.[1]

- **مضاعفة الصادرات**: الوصول بالغاز الطبيعي إلى عتبة 100 مليار متر مكعب سنويا في 2023 و إلى 10 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات في نفس السنة و 15 مليار دولار في الأعوام المقبلة، حيث تنتج الجزائر نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعية بمعدل سنوي ، صدرت منه رقما قياسيا في 2022 بلغ 56 مليار متر مكعب وتعيد ضخ نحو 30 مليار متر مكعب في الآبار للحفاظ على نشاطها، وللوصول إلى هذا الهدف كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات وخصصت لها نحو 40 مليار دولار ودخلت في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات على غرار إيني الايطالية وطوطال (**Total**)الفرنسية و أوكسدونتال (**Occidental**) الأمريكيه لاستغلال حقول الغاز وزيادة الانتاج. وتسارع الجزائر الخطى لمضاعفة انتاجها، و تراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليار دولار في 2023 و 15 مليار دولار الأعوام المقبلة ، بعدما نجحت نسبيا في رهان 5 و7 مليارات دولار في 2021 .[2] وهذا ما نسميه بالتحرر التدريجي من الاستقطاب التجاري الهيكلي.
- **زيادة الناتج الداخلي الخام** : إحدى العقبات أمام انضمام الجزائر إلى منظمة بريكس تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار فى 2021، وفق بيانات البنك الدولي، بينما يبلغ الناتج الداخلي الخام لجنوب إفريقيا (أصغر اقتصاد فى بريكس) 419 مليار دولار أي مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري، لذلك تسعى الجزائر لتجاوز 200 مليار دولار ناتج داخلي خام، كهدف لدخول بريكس وهو هدف ليس مستحيلا ولا صعبا ولكنه مرتبط بمدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى.
- **موافقة الدول الخمسة**: إحدى شروط انضمام الجزائر إلى البريكس ضرورة موافقة الدول الخمسة، وإن كانت كل من روسيا والصين أعلنتا موافقتهما على انضمام الجزائر عبر سفيريهما بالجزائر، فإن السلطة العليا للبلاد أكدت موافقة جنوب إفريقيا أيضا، فجنوب إفريقيا تعد حليف تقليدي للجزائر في الاتحاد الإفريقي، وكانت الجزائر استضافت على أراضيها الزعيم الجنوب إفريقي نيلسون مانديلا في 1962، عندما كان يخوض كفاحه ضد التمييز

[1] الوكالة الاخبارية الأناضول، هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)، اسطنبول، تركيا، منشور بتاريخ 2022/12/28 على الرابط أخبار-تحليلية/هل-تحقق-الجزائر-شروط-الانضمام-إلى-بريكس-في-2023-تحليل/https://www.aa.com.tr/ar2774163 تم الاطلاع في شهر ماي 2023.

[2]. مجلة العربي الجديد، تحديات اقتصادية تواجه الجزائر للانضمام إلى بريكس في 2023 بتاريخ 2022/12/28 على الرابط www.alaraby.co.ok تم الاطلاع في شهر ماي 2023

العنصري في بلاده، واستمر هذا التحالف التاريخي إلى اليوم أما بالنسبة للبرازيل فإن عودة الرئيس اليساري لولا دا سيلفا، إلى الحكم يخدم مساعي الجزائر للانضمام إلى بريكس، خاصة وأنه تربطه بها علاقات طيبة منذ زيارته لها في 2006.[1]

3- مزايا انضمام الجزائر الى مجموعة " بريكس "

- يسمح الانضمام لمجموعة "بريكس" للجزائر من توسيع قاعدتها الاقتصادية ونفودها السياسي في أن تكون عضوا في مجموعة تضم الصين وروسيا تشكل 41% من سكان العالم و 24% من الاقتصاد العالمي و16% من التجارة العالمية، ثم ان الصين هي أكبر مستورد للطاقة في العالم وهذا يعني انها قادرة على استيعاب كل صادرات الجزائر من الغاز والنفط وبالتالي التحرر من الاستقطاب الجيو تجاري ، كما ان بإمكانها تخصيص جزء من استثماراتها لصناعة النفط والغاز.

- بإمكان الجزائر أن تبيع نفطها وغازها بعملة غير الدولار الأمريكي واليورو وأن تتحول إلى البترو-يوان الصيني في المستقبل ما سيحميها من العقوبات الاقتصادية المحتملة، ويجنبها صدمات تقلبات أسعار النفط. [2] أي التحرر من الاستقطاب الدولاري.

[1] الوكالة الاخبارية الأناضول، هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)، اسطنبول، تركيا، منشور بتاريخ 2022/12/28 على الرابط أخبار-تحليلية/هل-تحقق-الجزائر-شروط-الانضمام-إلى-بريكس-في-2023-تحليل/2774163/ar**https://www.aa.com.tr/ar** تم الاطلاع في شهر ماي 2023.

خلاصة الفصل الثاني:

كحوصلة لما تمت معالجته في هذا الفصل، فإن سياسة التجارة الخارجية للجزائر تشكل محور أساسي في توازن الاقتصاد الوطني، ويتم توجيهها وفق ما تقتضيه الأوضاع الداخلية للدولة وما تفرضه عليها الساحة الاقتصادية الدولية، فمن خلالها يتحدد اتجاه العلاقات التجارية وهيكل التجارة الخارجية، حيث تسمح المعطيات والاحصائيات حول حركية التبادلات التجارية من تشخيص مواضع الاستقطاب التجاري الجغرافي والبنيوي للصادرات والواردات السلعية، وقياس مختلف المؤشرات التي تمكننا من إعطاء تصور حقيقي عن الاوضاع الاقتصادية للدولة.

الخاتمـــــــة

الخاتمـــة:

من خلال دراسة موضوع ظاهرة الاستقطاب التجاري وآثرها على الاقتصاد الجزائري كدراسة تحليلية للفترة من 2016 إلى غاية 2022 تم تسليط الضوء على مفهوم ظاهرة الاستقطاب التجاري وتطورها وكذا العوامل التي ساهمت في تبلورها، وبما أن الاقتصاد الجزائري ليس في منأى عن الاقتصاد العالمي وما يحيط به من متغيرات، فقد اتجهت هذه الدراسة للبحث عن مواضع الاستقطاب التجاري في الاقتصاد الجزائري لتشخيص الاختلالات وعرض مختلف الاليات والاستراتيجيات المنتهجة لمجابهة الظاهرة والتقليل من حدتها، وذلك خلال عرض نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات وعرض النتائج المتوصل إليها ثم ابداء الاقتراحات والافاق المستقبلية التي يمكن من خلالها بناء حلول ونماذج اقتصادية فعالة في تحقيق النمو والتنمية المستدامة، وعليه؛

أ- **التذكير بمشكلة الدراسة:**

تمحورت اشكالية البحث حول: ما تأثير الاستقطاب التجاري للتجارة الخارجية على أداء الاقتصاد الوطني ؟

ب- **نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات:**

بما أن نتائج الدراسة هي الاجابة على اشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية، وهي في نفس الوقت إجابة على فرضيات الدراسة، فقد خلص الدراسة إلى النتائج التالية:

- **نتائج الفرضية الأولي:** مفادها أن ظاهرة الاستقطاب التجاري هي احتباس المبادلات التجارية الدولية ولها عدة مستويات؟

– أثبتت صحة هذه الفرضية من خلال هذه الدراسة فظاهرة الاستقطاب التجاري هي تمركز التجارة الدولية وانحسارها بين مجموعة من الدول، أو داخل إقليم اقتصادي معين فيشكل لنا ظاهرة الاستقطاب الهيكلي وهي تحدث عندما يتماثل هيكل الصادرات أو واردات دولة ما أو تكتل ما في نفس السلعة، كالجزائر أو الدول العربية التي يشكل النفط أعلى نسبة في صادراتها، أما الانحسار في سلعة معينة فتشكل لنا الاستقطاب البينوي، ولظاهرة الاستقطاب التجاري مظاهر أخرى كالاستقطاب الدولاري وهو اعتماد السوق العالمية على الدولار الأمريكي لتسوية أغلب المبادلات التجارية، وعندما يشكل الدولار عملة مرجعية في مداخيل الدولة أو نفقاتها أو ارتباط سعر صرفها به، مثل حالة الجزائر الذي يمثل النفط السلعة الأساسية في صادراتها والمسعر دوليا بالدولار وكذلك "التجارة الأسيرة "التي خلقتها الشركات المتعددة الجنسيات وتتم صفقاتها بين الشركة الأم وفروعها الموزعة عبر دول العالم أوبين الفروع فيما بينها.

- **نتائج الفرضية الثانية:** يعاني الاقتصاد الجزائري من استقطاب المبادلات التجارية والتبعية الاقتصادية، جغرافيا وهيكليا وبنيويا؟ فالفرضية أثبتت صحتها من خلال دلالات الأرقام والمعطيات للهيكل السلعي للصادرات الجزائرية والتي تحتل المحروقات فيها أعلى نسبة بأكثر من **92** % بما يفسر بأن أكثر من نصف الجباية البترولية تسعر بالدولار الأمريكي، وكذا التوزيع الجغرافي الذي يبين بأن أغلب الواردات مصدرها الاتحاد الأوروبي ويحتل المرتبة الأولى بأكثر من **48** % باعتباره شريك تجاري تقليدي للجزائر، وبين توزيع الصادرات والواردات يتشكل نوع من الاستقطاب يمكن أن نصطلح عليه الاستقطاب الأورو – دولار.
- **نتائج الفرضية الثالثة** : تنتهج الدولة استراتيجيات ترتكز على التنوع للنهوض بالاقتصاد الجزائري لفك التبعية والتحرر من مظاهر الاستقطاب التجاري؟ أثبت كذلك صحتها، فالدولة الجزائرية منذ سنة 2016 سطرت نموذج اقتصادي جديد من خلال رؤية استشرافية بحلول 2030 عبر ثلاث مراحل رئيسية، مرحلة الاقلاع (2016 – 2019)، مرحلة التحول (2020-2025) ومرحلة الاستقرار (2026 - 2030) للوصول إلى تكامل بين جميع القطاعات لتحقيق الاهداف المسطرة. من جانب آخر الجزائر في إطار اتخاذ مسعى جديد بطلبها الانضمام لمجموعة " بريكس " والذي لقي ترحيب من أعضاء المجموعة، والذي تتطلع الجزائر من خلاله إلى تحقيق طفرة نوعية في مستقبل الاقتصاد الجزائري وعلاقتها بالدول الاقتصادية الكبرى.

ت- التوصـيات:

بعد عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها على ضوء الفرضيات السابقة، فإن من جملة التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تقديمها هي:

– توفير أرقام وبيانات شاملة، محينة، دقيقة وشفافة حول الاقتصاد الوطني يعتبر أولوية قصوى لتكوين قاعدة استشرافية مبنية على حقائق ملموسة من شأنها أن تساهم في تصحيح العديد من الاختلالات الاقتصادية الهيكلية، وتكوين قاعدة بيانات وطنية تساهم في الربط بين مختلف القطاعات والهيئات الاقتصادية والاجتماعية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية مستدامة؛

– توفير الدعم والتسهيلات لقطاع التصدير في إطار استراتيجية التنويع لدعم الصادرات خارج المحروقات، ورفع كل العراقيل الإدارية التي تؤدي إلى خلق فجوة بين المتعاملين الاقتصاديين والقطاعات الفاعلة؛

– التسريع في وتيرة التحول الرقمي لتشمل جميع القطاعات لما له من أهمية بالغة في تجنب الكثير من الاستنزاف لموارد وايرادات الخزينة العمومية.

ث- آفاق الدراسة:

عالجت هذه الدراسة موضوع ظاهرة الاستقطاب التجاري واحتباس المبادلات التجارية واثر ذلك على الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية، حيث توقفنا عند استراتيجية مجابهة هذه الظاهرة والحد من اثارها من خلال تبني نموذج اقتصادي جديد برؤية استشرافية. وحسب تصورنا لموضوع البحث والقضايا المتعلقة به، فإنه يفتح المجال هنا للمهتمين بقضايا الاقتصاد الجزائري والتجارة الدولية لمواصلة البحث في:

- تقييم مكتسبات النموذج الاقتصادي الجديد؛
- الجزائر ورهان الانضمام لمجموعة بريكس ؛
- تداعيات " بريكس " على اتفاقات الشراكة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً– المراجع باللغة العربية

1/ الكتـب:

1- سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1973

2- سليمان بن صالح الخراشي، العولمة. دار بلنسبة للنشر لرياض الطبعة الأولى 1420 هـ،

3- محمد عبد الله و موسى ابراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، لبنان 1998

4- عبد السلام رضوان ، جيران في عالم واحد ، سلسلة المعرفة العدد 201.

5- عبد القادر عزوز، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد، حلب 2006

6- سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة سناء أبو شقرة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط 01، 1991

7- اسماعيل محمد علي وإبراهيم جابر حسنين ، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان الاردن،

8- جيتن هيك، الجذور العربية للرأسمالية الاوروبية ، تعريب محمود حداد الدار العربية للعلوم ناشرون,2008

9- حسن أحمد توفيق، التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)، ط 87، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص

10- رمزي زاكي، التاريخ التحدي للنقدي للتخلف ، سلسلة على المعرفة ، العدد 118/ أكتوبر 1987 ص 16.

11- صلاح الدين نامق : التجارة الدولية، دار المعارف – مصر – 1966

12- عطاالله علي الزبون، التجارة الخارجية، دط، دار اليازوري التعليمية للنشر، الأردن، 2016

13- محمد عامر أبو عبيدة وعبد الحميد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية للسويف والتوريدات، القاهرة مصر 2009.

2/ الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- حشماوي محمد، الاتجاه الجديد للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

2- جوادي نور الدين، مرتكزات الاستقطاب التجاري وأثره على التجارة الدولية،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة، 2015.

3- مفتاح حكيم، السياسات التجارية في عصر العولمة دراسة تقييمية استشرافية لحالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019.

4- نور الهدى بلحاج، أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجرائم 2000 – 2009 ، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2013.

5- اسلام نوار، محمد العينوس، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية ، دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل ، 2020.

3/ الدوريات والمجلات:

1- أحمد الشاذلي وأخرون، التجارة العربية البينية: الواقع، والتحديات، والافاق المستقبلية، دراسات اقتصادية لصندوق النقد العربي، العدد 7، ماي 2022.

2- أحمد عامر عامر، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد 48، 49، 2010/2009.

3- دربال عبد الرزاق، بلقاسم زايري، تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، جامعة وهران، 2008.

4- سعد حافظ محمود ، الاثار الاقتصادية و الاجتماعية المتوقعة للأزمة المالية العالمية ، منظمة العمل العربية، الجزائر 2009.

5- نور الدين جوادي، عقبة عبد الاوي، "الاحتباس التجاري" مازرق عولمي من راهن اللا توافق بين خطاب منظمة التجارة العالمية وواقع التجارة المعولمة، مجلة الابحاث الاقتصادية، العدد04، جامعة البليدة، ديسمبر 2010.

6- محمد مصطفى (افتتاحية العدد)، مجلة بحوث عربية اقتصادية العدد 51، 2010.

7- قائق مجيد ملاذ و ماجد حميد طيبة، ازمة الرهن العقاري الأمريكي وانعكاساتها على العالم العربي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 37، 2013.

8- عمر عزاوي ، نور الدين جوادي ، ظاهرة الاحتباس الاقتصادي وأثرها على اقتصاديات الدول النامية الاحتباس الدولاري في الجزائر أنموذجاً، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 05، 2014.

9- عمر عزاوي، نور الدين جوادي، الأمن الغذائي واقتصادات الطاقة الحيوية في ظل الاحتباس التجاري في السوق العالمية دراسة الاستراتيجية الدولية للفترة ما بين عامي 2000 إلى 2030، مجلة الباحث، العدد 14، .2014.

10- فاطمة الزهرة ديش. الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية ، مجلة الدفاتر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2016.

11- حمزة كحال، الجزائر ترفع الستار عن نموذجها الاقتصادي الجزائر11 أفريل ، مجلة العربي الجديد، 2017.

12- محمد مسعودي، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، 2018.

13- دحمان بن عبد الفتاح، أسماء بلعما، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018.

14- لعمرية لعجال، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر . مجلة الحقوق والعلوم الانسانية – دراسات اقتصادية، العدد 27 افريل 2019.

15- طلال عباسي، لعربي بخلف، ربيع عيساني، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري، نوفمبر 2019.

16- عمار لوصيف، لزهر العابد، موذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات(رؤية استشرافية)، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 52، ديسمبر 2019.

17- بن عدة أمحمد ، لكحل محمد، تكنولوجيا المعلومات والاتصال مقاربة حديثة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في ظل تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر 2030، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 01، 2019.

18- مناصري يحي، مكيد علي،دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشار الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة بشار، 2020.

19- شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018م)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة باتنة 1، 2020.

20- مفتاح حكيم، السياسة التجارية الجزائرية وأزمات تراجع أسعار المحروقات، مجلة الابداع، المجلد 11، العدد 1، جامعة البليدة 2، 2021.

21- عبد القادر روشو، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-"19 دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد ، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 03، 2021.

22- تومي ابراهيم ،طيبي حمزة ،ربيع المسعود، قييم سياسة التجارة الخارجية في الجزائر وانعكاسها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2010-2019، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 5، العدد 2، جامعة الوادي، 2021.

23- وليد عابي، فيروز شريط، واكع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس – دراسة تحليلية للفترة 1991– 2021، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد02، 2022.

24- نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، المركز الجامعي بريكة، 2022.

25- لخضر بن سعيد، عيماد داتو سعيد، التنويع الاقتصادي في الجزائر خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 06، العدد 01، جوان 2022،

26- بن عدة أمحمد ، لكحل محمد ، مخطط الانعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج الاقتصادي الجديد . رؤية الجزائر 2020- 2030، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة المجلد 7 العدد 01 .2022

4/ التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

1- القانون 92-04 المؤرخ في 11 أكتوبر 1992 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1992، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 73، أكتوبر 1992المرسوم التنفيذي رقم 15-306 مؤرخ في 24 صفر عام 1437 الموافق 6 ديسمبر سنة 2015 يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 66، ديسمبر 2015.

2- المرسوم التنفيذي رقم 18-02 مؤرخ في 07 يناير 2018 يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 02، جانفي 2018.

3- المرسوم التنفيذي رقم 19-12 مؤرخ في 24 يناير 2019 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 18-02 مؤرخ في 07 يناير 2018 يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 06، جانفي 2019.

4- تقرير صندوق النقد الدولي حول الوضع الاقتصادي للجزائر، بيان صحفي رقم 396/22، نوفمبر 2022 .

5- تقرير البنك الدولي حول الاقتصاد الجزائري، مواصلة المسيرة نحو التحول المنشود، 2022.

5/ المؤتمرات والملتقيات والندوات:

1- جوادي نور الدين وعقبة عبد الاوي ، الأزمات المالية ، سجل التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، ورقة قدمت ضمن المؤتمر الدولي حول : الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي ، جامعة العلوم الإسلامية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الاسلامي الاردن 1و2 ديسمبر 2010.

2- طلال عباسي، لعربي يخلف، ربيع عيساني، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 29/28 أفريل2019.

3- سعاد حوحو، تاريخ الوقائع الاقتصادية ، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أولى LMD ، مجال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيصر بسكرة، الجزائر 2014-2015.

4- مومني إسماعيل، تاريخ الوقائع الاقتصادية ، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أولى LMD : جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر 2020 -2021.

6/ الحصص التلفزيونية والإذاعية والمقابلات:

1- نور الدين جوادي، حوار مع جريدة الشعب حول مخطط الانعاش الاقتصادي، العدد 18824 بتاريخ 2022/03/30.

2- عبد السلام سكية، انضمام الجزائر إلى ''بريكس'' في الاتجاه الصحيح، جريدة الشروق بتاريخ 2023/01/23.

7/ المواقع الإلكترونية:

1- https://douane.gov.dz/spip.php?rubrique5
2- https://www.bank-of-algeria.dz/ar
3- https://www.commerce.gov.dz/rubriques
4- https://www.caci.dz/ar/Archive
5- https://www.albankaldawli.org/ar/news
6- https://www.imf.org/ar/News/Articles
7- www.alaraby.co.ok.
8- https://www.echoroukonline.com
9- https://www.aa.com.tr/ar

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:

1- Michel. Rainelli: Le commerce international, collection Repères ,La decouverte, 11 ème édition, France, 2015.
2- B.k. Chaudhuri, OP. agarwal, foreign trade and foreign exchange, himalaya publishing house, 7 edition, india, 2015.